

البيان التمهيدي



وزارة المالية
Ministry of Finance



البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1448 - 1449 هـ (2027م)

الفهرس

03	مقدمة
04	الملخص التنفيذي
07	أولاً : تقديرات المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة للعام 2027م والمدى المتوسط:
08	أ/ تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2027م والمدى المتوسط:
08	1. تطورات الاقتصاد العالمي
12	2. تطورات الاقتصاد المحلي
18	ب/ تقديرات المالية العامة للعام 2027م والمدى المتوسط:
20	1. الإيرادات
21	2. النفقات
22	3. التمويل والدين العام
24	ج/ أبرز المخاطر على المالية العامة للعام 2027م والمدى المتوسط
29	ثانيًا: التوجهات الإستراتيجية والممكنات المالية والاقتصادية

مقدمة

تُصدر وزارة المالية البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2027م، استمراراً لنهجها في تعزيز الشفافية والإفصاح المالي، بما يعكس التزامها بإتاحة معلومات مالية واقتصادية موثوقة تسهم في رفع مستوى الوعي بالتوجهات المالية والاقتصادية للدولة، وتُعزز من وضوح السياسات المالية أمام المواطنين والمقيمين والمهتمين والمحليين.

ويستعرض البيان أبرز المستجدات الاقتصادية المحلية والعالمية وانعكاساتها على إعداد الميزانية العامة للدولة، إلى جانب أهم المؤشرات المالية والاقتصادية المتوقعة للعام المالي 2027م وآفاقها على المدى المتوسط. كما يتناول أبرز المخاطر المالية والاقتصادية، وأهم الإستراتيجيات والمشاروعات ذات الأولوية التي تدعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وتُعزز استدامة المالية العامة، وترفع من قدرة الاقتصاد الوطني على مواصلة النمو وتحقيق التنمية المستدامة وكذلك الصمود في مواجهة الصدمات والاضطرابات.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية العامة للدولة تُعتمد في الربع الرابع من كل عام، وقد تطرأ تعديلات على ما يرد في هذا البيان في ضوء المستجدات والتطورات المالية والاقتصادية المحلية والعالمية.

الملخص التنفيذي

يأتي البيان التمهيدي لميزانية المملكة العربية السعودية للعام 2027م امتدادًا لمسيرة التحول الاقتصادي والمالي في إطار مستهدفات رؤية السعودية 2030. حيث شهد العام الحالي 2026م تطورات جيوسياسية وإقليمية متسارعة، مع تزايد حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، وظهور تحديات حركة التجارة وسلاسل الإمداد وتزايد الضغوط على آفاق النمو والأسواق العالمية. وفي ظل هذه التطورات، يواصل الاقتصاد السعودي إظهار متانته وقدرته العالية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، محافظًا على النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل، مدفوعًا بقوة الطلب المحلي واستمرار توسع الأنشطة غير النفطية، وتنامي دور القطاع الخاص، مستندًا إلى إصلاحات هيكلية متواصلة وسياسات مالية واقتصادية عززت من مرونته وأسهمت في دعم الاستدامة المالية.

وتواصل حكومة المملكة تنفيذ مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال توجيه الإنفاق نحو الأولويات التنموية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتحفيز الاستثمار، وتمكين القطاع الخاص، إذ يسهم هذا النهج في توسيع القاعدة الاقتصادية، ورفع الإنتاجية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى تعزيز قدرة المالية العامة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية، بما يدعم استدامة تنفيذ المبادرات والإستراتيجيات الوطنية.

- في ظل التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة خلال العام الحالي 2026م؛ من المتوقع أن يُسجّل **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** تراجعًا بنسبة 3.6% في العام الحالي 2026م؛ ويُعزى ذلك إلى **الأنشطة النفطية** التي من المتوقع أن تُسجّل تراجعًا بنسبة 21.8%، بينما من المتوقع استمرار المحافظة على معدلات النمو الإيجابية في **الأنشطة غير النفطية** بنسبة 3.2% مما يسهم في الحد من أثر انخفاض الأنشطة النفطية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- واصلت **مؤشرات سوق العمل** أدائها الإيجابي، إذ حافظ **معدل البطالة بين السعوديين** على مستوياته المنخفضة تاريخيًا عند 6.5% في الربع الثاني من العام الحالي 2026م، كما ارتفع أعداد **المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص**

بنحو 190.1 ألف موظف في الربع الثاني من العام الحالي 2026م مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2025م، ليسجل إجمالي العدد حوالي 2.7 مليون موظف وموظفة بمعدل نمو سنوي 7.7%.

- **لا تزال معدلات أسعار الاستهلاك مستقرة، حيث سجل متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم)¹ ارتفاعاً عند 1.8% منذ بداية العام حتى شهر يوليو من العام الحالي 2026م مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م. كما تُشير التوقعات الأولية إلى تسجيل معدل التضخم ارتفاعاً بحوالي 2.1% لكامل العام الحالي 2026م، مما يُشير إلى بقاء معدلات التضخم في المملكة عند مستويات مقبولة مقارنة بالأوضاع العالمية.**
- **يسهم تنوع مصادر الإيرادات الحكومية، إلى جانب الأداء الإيجابي للأنشطة غير النفطية واستمرار تطبيق المبادرات الداعمة لتنمية الإيرادات والتوسع في تنويع القاعدة الاقتصادية، في دعم نمو الإيرادات على المدى المتوسط. إذ يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات للعام 2027م حوالي 1,202 مليار ١٢ وصوّلاً إلى حوالي 1,302 مليار ١٣ في العام 2028م وحوالي 1,351 مليار ١٤ في العام 2029م.**
- **تستمر سياسات الإنفاق في تبني نهج إستراتيجي من خلال رؤية السعودية 2030 والتخطيط المالي طويل المدى وربط الإنفاق بالأولويات ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية الأعلى، بما يُوازن بين تلبية الأولويات التنموية والمحافظة على متانة المالية العامة. بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من الأصول والاستثمارات الحكومية، من خلال تخصيص الموارد وربطها بالمشاريع والبرامج عبر الإستراتيجيات الوطنية المتكاملة. حيث تتواصل جهود تعزيز جودة الحياة ودعم النمو الاقتصادي واستدامة المالية العامة، مع الحفاظ على مرونة الإنفاق الحكومي لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية وتمكين المالية العامة من مواجهة الحصفة للتطورات المحلية والعالمية. وبناء عليه، تقدر النفقات بحوالي 1,392 مليار ١٥ في العام 2027م، ومن المتوقع أن تصل النفقات إلى حوالي 1,544 مليار ١٦ في العام 2029م.**

¹ البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بحسب المنهجية المحدثة للرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة مرجعية 2023م (2023=100).

- تهدف ميزانية العام 2027م إلى المحافظة على المركز المالي للمملكة وتحقيق الاستدامة المالية من خلال الحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام ومستويات معتبرة من الاحتياطات الحكومية، بما يُعزز قدرة المالية العامة على مواجهة الصدمات والمتغيرات الاقتصادية، ويدعم استدامة الإنفاق على الأولويات التنموية.
- يُتوقع أن تُسجل ميزانية العام 2027م **عجزاً** بنحو 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يأتي هذا العجز في إطار سياسة مالية تستند إلى الحيز المالي المتاح، بما يُمكن الحكومة من تبني سياسات مالية متوازنة عبر مختلف الدورات الاقتصادية، ودعم النمو الاقتصادي والمحافظة على استدامة المالية العامة.
- تعتزم الحكومة الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والدولية عبر القنوات العامة والخاصة من خلال إصدار السندات والصكوك والقروض بتكلفة عادلة، إضافة إلى التوسع في عمليات التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية ووكالات ائتمان الصادات خلال العام 2027م والمدى المتوسط.

أولاً

تقديرات المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة

للعام 2027 والمدى المتوسط

أ/ تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2027م والمدى المتوسط:

1. تطورات الاقتصاد العالمي

نمو الاقتصاد العالمي

يستمر نمو الاقتصاد العالمي بوتيرة متباطئة، في ظل التطورات الجيوسياسية وتداعياتها التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، واستمرار التحديات المرتبطة بالقيود التجارية، وتصادد حدة الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من اضطرابات في الإنتاج وسلاسل الإمداد وارتفاع أسعار السلع الأساسية، إلى جانب استمرار حالة عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي. كما يُتوقع أن تواصل البنوك المركزية اتباع سياسة نقدية تشدّية حذرة في ظل الضغوط التضخمية التصاعدية. وفي الوقت نفسه، لا يزال الدين العام في عدد من الاقتصادات عند مستويات مرتفعة؛ مما يزيد من ضغوط تكاليف التمويل والحد من قدرة الحكومات على استدامة مالياتها العامة والنمو الاقتصادي.

تُشير توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو 2026م إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 3.5% في العام 2025م إلى 3.0% في العام الحالي 2026م، متأثرًا بتباطؤ معدلات النمو في كلٍّ من الاقتصادات المتقدمة، التي يُتوقع أن تسجّل 1.7% في العام الحالي 2026م، مقابل 1.9% في العام 2025م، والاقتصادات الصاعدة والنامية، التي يُتوقع أن تُسجّل 3.8% في العام الحالي 2026م مقارنةً بـ 4.5% في العام 2025م. في المقابل، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي في العام 2027م تحسنًا نسبيًا في معدل النمو ليصل إلى 3.4% بحسب تقديرات الصندوق لشهر يوليو، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنةً بتقديرات شهر أبريل الماضي. كما تُشير التوقعات إلى ارتفاع معدلات النمو للاقتصادات المتقدمة إلى 1.8% في العام 2027م، وللإقتصادات الصاعدة والنامية لتصل إلى 4.5%. ويُعزى هذا التحسن في آفاق النمو إلى التوقعات بتعافي إمدادات الطاقة إلى جانب انتعاش التجارة العالمية.

معدلات النمو (%)	2024	2025	2026 توقعات	2027 توقعات
الاقتصاد العالمي	3.5	3.5	3.0	3.4
اقتصادات الدول المتقدمة	1.9	1.9	1.7	1.8
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.5	4.5	3.8	4.5
الولايات المتحدة الأمريكية	2.8	2.1	2.3	2.2
الصين	5.0	5.0	4.6	4.1
اليابان	0.2-	1.1	0.6	0.7
الهند	7.1	7.7	6.4	6.7
منطقة اليورو	1.0	1.4	0.9	1.2
المملكة العربية السعودية	2.6	4.6	1.7	5.5
التضخم العالمي	5.8	4.1	4.7	3.9
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	2.6	2.5	3.0	2.4
التضخم في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	8.0	5.2	5.8	4.8

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي) لشهر يوليو 2026م.

ووفقًا لتقديرات البنك الدولي الصادرة في تقريره لشهر يونيو 2026م، يتوقع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 2.9% في العام 2025م إلى 2.5% في العام الحالي 2026م، ليشهد تحسنًا في العام 2027م عند 2.8%. كما أشارت التوقعات إلى انخفاض معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة إلى نحو 1.5% في العام الحالي 2026م قبل تعافيتها إلى 1.8% في العام 2027م وهو المعدل ذاته المسجل في العام 2025م. كما أشارت التوقعات إلى تباطؤ نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من 4.4% المسجل في العام 2025م إلى 3.6% في العام الحالي 2026م، مقابل توقعات بعودة التعافي في العام 2027م ليصل إلى معدل 4.2%. وأشار البنك الدولي إلى أن التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وما صاحبها من تقلبات في أسواق الطاقة ساهمت في تخفيض توقعات النمو العالمي.

معدلات التضخم

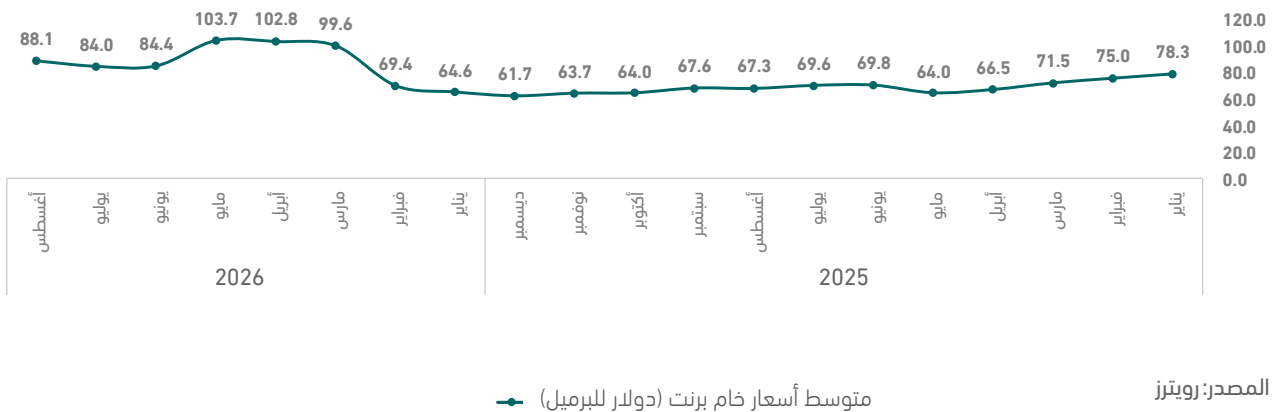
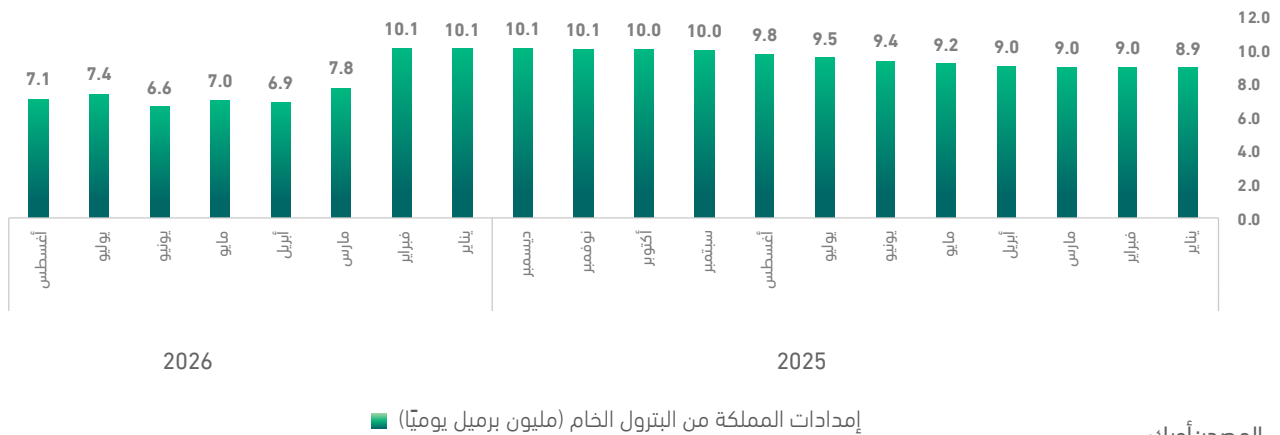
أشار صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في يوليو 2026م إلى رفع توقعاته للتضخم العالمي مقارنة بتقرير أبريل 2026م، حيث زادت تقديراته لعامي 2026م و2027م بمقدار 0.3 و0.2 نقطة مئوية على التوالي. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم العالمي إلى 4.7% في العام الحالي 2026م مقارنة بـ 4.1% في العام 2025م؛ نظرًا لاستمرار التطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وما نتج عنها من ضغوط على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد، قبل أن يتراجع إلى 3.9% في العام 2027م مع توقع انحسار أثر تلك التطورات. كما رفع الصندوق توقعاته للتضخم بشكل محدود في الاقتصادات المتقدمة بمقدار 0.2 نقطة مئوية لعامي 2026م و2027م، إذ يُتوقع ارتفاعه من 2.5% في العام 2025م إلى 3.0% في العام الحالي 2026م ومن ثم يتراجع إلى 2.4% في العام 2027م، في حين توقع ارتفاع التضخم بوتيرة أكبر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليصل إلى 5.8% في العام 2026م مقارنة بـ 5.2% في العام 2025م، ثم يتراجع إلى 4.8% في العام 2027م.

أسواق البترول

بلغ متوسط إمدادات المملكة من البترول الخام منذ بداية العام وحتى شهر أغسطس من العام 2026م نحو 7.9 مليون برميل يوميًا مقارنة بمتوسط إمداداتها من البترول الخام البالغ 9.2 مليون برميل يوميًا للفترة نفسها من العام 2025م، وعلى الرغم من التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة والتي شملت اضطراب حركة الملاحة البحرية والهجمات على المنشآت البترولية؛ حافظت المملكة على استمرارية الإمدادات البترولية للأسواق العالمية من خلال الاستفادة من طرق التصدير البديلة عبر خط أنابيب شرق-غرب والتي تعكس المرونة التي استثمرت فيها المملكة منذ أكثر من 4 عقود. ويثبت ذلك قدرة المملكة على ضمان موثوقية الإمدادات البترولية، بما يُبرز قدرة المملكة في التعامل مع التحديات الإقليمية، وتعزيز استقرار أسواق الطاقة العالمية.

وعلى صعيد **الأسعار**، شهدت الأسواق البترولية تذبذبًا مرتفعًا خلال العام الحالي 2026م حيث تراوح المتوسط الشهري لسعر خام برنت ما بين 64.6 دولارًا للبرميل و103.7 دولارًا للبرميل بسبب حالة عدم اليقين الناتجة عن الأوضاع الجيوسياسية، حيث سجّل متوسط خام برنت 87 دولارًا للبرميل منذ بداية العام حتى شهر أغسطس من العام الحالي 2026م، مرتفعًا بنسبة 23.9% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2025م.

ويعود هذا الارتفاع إلى تأثر الإمدادات البترولية من دول المنطقة نتيجة اضطراب حركة الملاحة البحرية وقيام العديد من شركات النقل البحري بإيقاف حركة سفنها عبر الممرات البحرية، واستهداف المنشآت البترولية، إضافة إلى انخفاض المخزونات البترولية العالمية واستمرار حالة عدم اليقين بشأن الإمدادات البترولية من دول المنطقة.

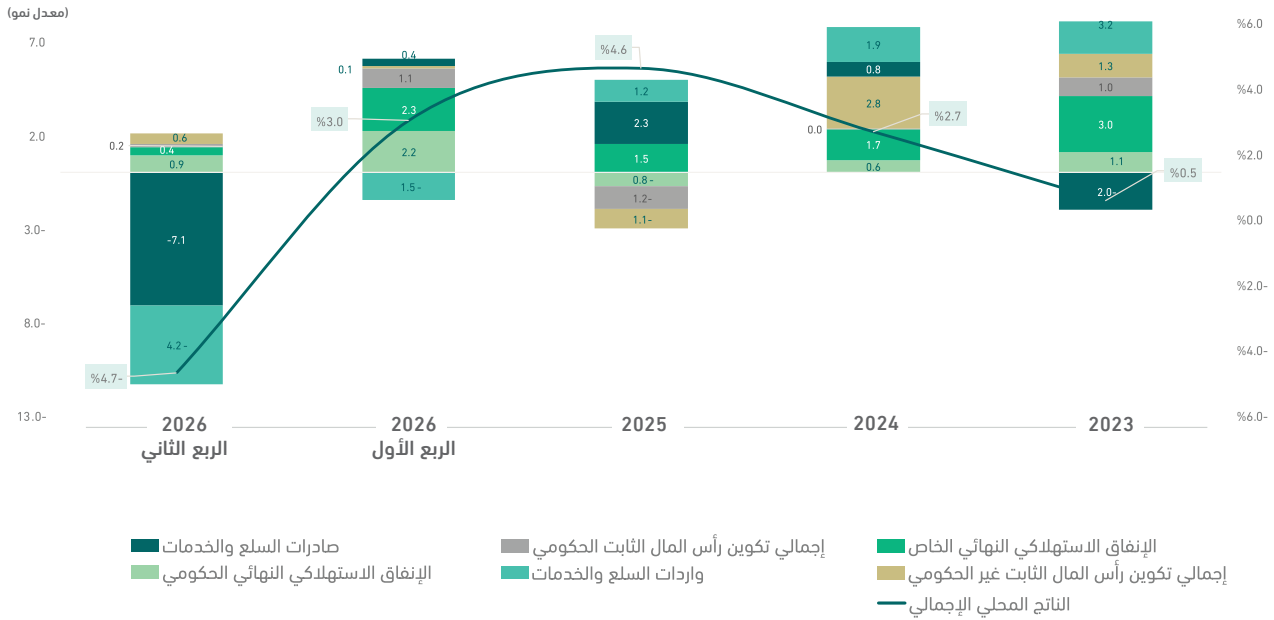


2. تطورات الاقتصاد المحلي

على الرغم من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وحالة عدم اليقين، إلى جانب استمرار التطورات الجيوسياسية في المنطقة وتعقيدات سلاسل الإمداد المتزايدة والتحديات المصاحبة لها، **أثبت اقتصاد المملكة خلال العام الحالي 2026م** متانته وقدرته على التعامل مع جميع التحديات وامتصاص الصدمات والمتغيرات بمرونة عالية وصمود بفضل النهج الاستباقي المدروس الذي تبنته المملكة، والمتمثل في التخطيط المالي طويل المدى والاستثمارات النوعية التي عززت جاهزية البنية التحتية واللوجستية.

حقّق **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** انخفاضاً طفيفاً بمعدل 0.9% خلال النصف الأول من العام الحالي 2026م مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، إلا أن **الأنشطة غير النفطية** واصلت دورها المحوري في قيادة النمو الاقتصادي، مسجلة نمواً بمعدل 1.8%، مع ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تاريخية بلغت 57.3% خلال الفترة نفسها، وانعكس الأداء القوي للأنشطة غير النفطية على انخفاض معدلات البطالة، مما أسهم في نمو الاستهلاك والاستثمار الخاص. وفي العام 2025م حقّق **الناتج المحلي الحقيقي** نمواً بمعدل 4.6%، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية بمعدل 5.1% لتصل إلى أعلى مستوى تاريخي لها على الإطلاق عند 2.7 تريليون **ر.س**، وكان لها الأثر الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمساهمة بلغت 2.8 نقطة مئوية.

المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مكونات الإنفاق



ملاحظة: لا يتضمن الرسم البياني مكون "التغير في المخزون" ضمن مكونات الإنفاق.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وحسب مكونات الإنفاق كان المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من العام الحالي 2026م؛ بند الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بنسبة 2.2%، يليه الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بنسبة 2.1%. وخلال الربع الثاني من العام الحالي 2026م؛ كان المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو انخفاض واردات السلع والخدمات بنسبة 4.2%، يليه الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بنسبة 0.9%.

شهد إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي للقطاع غير الحكومي استقراراً نسبياً حيث سجل نمواً سنوياً قدره 1.2% خلال النصف الأول من العام الحالي 2026م، بالإضافة إلى أن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية بلغت 23.1 مليار ريال في الربع الأول من العام الحالي 2026م، وتُعد مستقرة نسبياً مقارنة بالفترة نفسها من العام 2025م، وهو ما يؤكد استمرار جاذبية بيئة الأعمال في المملكة للمستثمرين المحليين والدوليين رغم التطورات الجيوسياسية المحيطة بالمنطقة.

سجّل الاستهلاك النهائي الخاص بالأسعار الثابتة نموًا في النصف الأول من العام الحالي 2026م بنسبة 2.7% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2025م، حيث حقّق مؤشر مبيعات نقاط البيع نموًا إيجابيًا بنسبة 6.1% في النصف الأول من العام الحالي 2026م مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2025م، وكذلك نمو قيمة عمليات التجارة الإلكترونية بنسبة 36.9% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2025م.

وسجّل متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم)² ارتفاعًا عند 1.8% منذ بداية العام حتى شهر يوليو من العام الحالي 2026م مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2025م. كما تُشير التوقعات الأولية إلى تسجيل معدل التضخم ارتفاعًا بحوالي 2.1% لكامل العام الحالي 2026م، مما يُشير إلى بقاء معدلات التضخم في المملكة عند مستويات مستقرة مقارنةً بالأوضاع العالمية، ويعود ذلك إلى التدابير الاستباقية التي اتخذتها الحكومة لاحتواء الارتفاع في الأسعار ووفرة المخزون من السلع الأساسية، على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم العالمية، تزامنًا مع التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة في الوقت الحالي.

استمر الأداء الإيجابي لمؤشرات **سوق العمل** وذلك يعكس مرونة سوق العمل تجاه الصدمات الخارجية. إذ أظهرت نتائج مسح القوى العاملة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء تسجيل **معدل بطالة إجمالي** بلغ 3.0% في الربع الثاني من العام الحالي 2026م، كما حافظت **معدلات البطالة بين السعوديين** على مستوياتها المنخفضة تاريخيًا عند 6.5% في الربع الثاني من العام الحالي 2026م. وهو ما يعكس استمرار قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل ودعم السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز فرص التوظيف، وجزم البرامج والممكّنات التي أطلقتها الجهات المختصة، لتشجيع توسع القطاع الخاص، مما أسهم في فتح مجالات أوسع أمام المواطنين. **كما بلغت مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل** نسبة 33.7% في الربع الثاني من العام الحالي 2026م، مما يعكس استمرار التقدم في تحقيق مستهدفات سوق العمل بدعم من السياسات والمبادرات التي ساهمت في تمكين دور المرأة في سوق العمل، وتوفير بيئة عمل أكثر شمولية.

² البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بحسب المنهجية المحدثة للرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة مرجعية 2023م (2023=100).

أظهرت بيانات إحصاءات سوق العمل للسجلات الإدارية نمو **أعداد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص** بنحو 190.1 ألف مشتغل في الربع الثاني من العام الحالي 2026م مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2025م، ليسجل إجمالي العدد حوالي 2.7 مليون مشتغل بمعدل نمو سنوي 7.7%، ويدل هذا على استمرار جاذبية القطاع الخاص وقدرته على التوسع واستيعاب عدد أكبر من المشتغلين، كما يعكس أثر الإصلاحات الاقتصادية المتواصلة، التي شجعت على التوظيف في قطاعات متنوعة مثل: السياحة، والترفيه، والتقنية، إلى جانب تعزيز ريادة الأعمال، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وواصل القطاع الخارجي تحسنه على الرغم من استمرار التطورات الجيوسياسية وما يصاحبها من حالة عدم اليقين، حيث انخفض عجز **الحساب الجاري**³ بنسبة 67.1% ليصل إلى 20.1 مليار **ر.س** في النصف الأول من العام الحالي 2026م مقارنة بحوالي 61.0 مليار **ر.س** للفترة نفسها من العام 2025م. كما واصل **الميزان التجاري السلعي** تعزيز مئاة القطاع الخارجي محققاً فائضاً بلغ 154.7 مليار **ر.س** في النصف الأول من العام الحالي 2026م، بنمو سنوي قدره 53.2%، مدفوعاً بارتفاع الصادرات النفطية بنسبة 10.6% على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجةً للتطورات الجيوسياسية، وتأثر مضيق هرمز بالإغلاقات في الفترة الماضية، عززت المملكة تعظيم استفادتها من منافذ البحر الأحمر إذ يمر من خلالها قرابة 40.7% من مجموع الصادرات غير النفطية، وقرابة 48.3% من الواردات السلعية خلال الأزمة مقارنةً بـ 19.3% و 23.1% قبل الأزمة للصادرات والواردات على التوالي⁴.

وفي هذا السياق، واصلت **الأصول الاحتياطية** تعزيز المركز الخارجي، حيث ارتفع إجمالي الأصول الاحتياطية في الربع الثاني من العام الحالي 2026م بنسبة 8.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، لتصل إلى نحو 1.85 تريليون **ر.س**، كما أن إجمالي الأصول الاحتياطية⁵ للربع الثاني من العام 2026م تغطي إجمالي الدين الخارجي والبالغ 624.9 مليار **ر.س** خلال الفترة نفسها بنسبة 284%، وتجاوزت هذه النسبة الحد الأدنى الموصى به من قبل صندوق النقد الدولي عند 100%، بما يشير إلى ارتفاع مستوى تغطية الالتزامات الخارجية بالأصول الاحتياطية.

³ حسب النشرة الإحصائية الشهرية - البنك المركزي السعودي.

⁴ حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء حيث تمثل الفترة قبل الأزمة (يناير-فبراير 2026م) وبيانات بعد الأزمة (مارس-يونيو 2026م).

⁵ تغطية الأصول الاحتياطية للدين الخارجي بعد خصم الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة من إجمالي الأصول الاحتياطية.

وفي **القطاع السياحي**، واصل النشاط أدائه الإيجابي مدعومًا باستمرار قوة الطلب المحلي والوافدين، بما يعكس مرونة القطاع وقدرته على المحافظة على وتيرة النمو. وكشفت البيانات الأولية لوزارة السياحة أن إجمالي **عدد السياح المحليين والوافدين** بلغ نحو 37.2 مليون سائح في الربع الأول من العام الحالي 2026م، مدعومًا بعدد السياح المحليين بنحو 28.9 مليون سائح، وبلغ إجمالي **الإنفاق السياحي** نحو 82.7 مليار ر.س. ، بما يؤكد استمرار مساهمة القطاع في دعم النشاط الاقتصادي وتنويع مصادر النمو.

ومن جانب آخر، استمر **القطاع الصناعي** في تحقيق تقدم مدفوعًا بالاستثمارات النوعية والتوسع في القاعدة الإنتاجية، بما يُعزز مستهدفات التنويع الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. ووفقًا لأحدث بيانات وزارة الصناعة والثروة المعدنية، تجاوز عدد المصانع في المملكة 13 ألف مصنع حتى شهر مايو من العام الحالي 2026م، فيما تستهدف الإستراتيجية الوطنية للصناعة رفع العدد إلى 36 ألف مصنع بحلول العام 2035م. كما سجّل نشاط الصناعات التحويلية (باستثناء تكرير النفط) بالأسعار الثابتة نموًا بنسبة 0.8% في النصف الأول من العام الحالي 2026م على أساس سنوي، مع استهداف رفع الناتج الصناعي إلى نحو 895 مليار ر.س. ومضاعفة الصادرات الصناعية إلى 557 مليار ر.س. بحلول العام 2030م.

وفي ظل التطورات الجيوسياسية المحيطة، فمن المتوقع أن تنعكس آثارها على النمو الحقيقي لاقتصاد المملكة في العام الحالي 2026م، إذ تُشير التقديرات الأولية إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.6%، وذلك يعود لتراجع الأنشطة النفطية، بينما في المقابل تُشير التقديرات إلى النمو الإيجابي في الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.2%. حيث يشكّل الطلب المحلي - المتمثل في الاستهلاك الخاص وتدفّقات الاستثمار الخاص - المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد السعودي في هذه المرحلة، إذ أسهم استقرار معدلات التضخم، واستمرار برامج الدعم الاجتماعي، إلى جانب الانتعاش السياحي، في تعزيز قاعدة الاستهلاك الخاص. وذلك يُشير إلى التوقعات الإيجابية في نجاح خطط المملكة في تنويع اقتصادها، وتقليل اعتمادها على البترول، والتقدم في تنفيذ إستراتيجياتها، وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات؛ مما يزيد ثقة المستثمرين، ويُعزز مكانة الاقتصاد السعودي.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

المؤشرات الاقتصادية					فعلي*	توقعات**	تقديرات**		
					2025	2026	2027	2028	2029
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					%4.6	%3.6-	%12.8	%3.9	%5.7
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ₪)					4,776	4,978	5,358	5,695	5,869
نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي					%1.6	%4.2	%7.6	%6.3	%3.1
التضخم ^٦					%2.0	%2.1	%1.9	%1.9	%1.9

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
 ** تقديرات أولية

^٦ البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، بحسب المنهجية المحدثة للرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة مرجعية 2023م (2023=100).

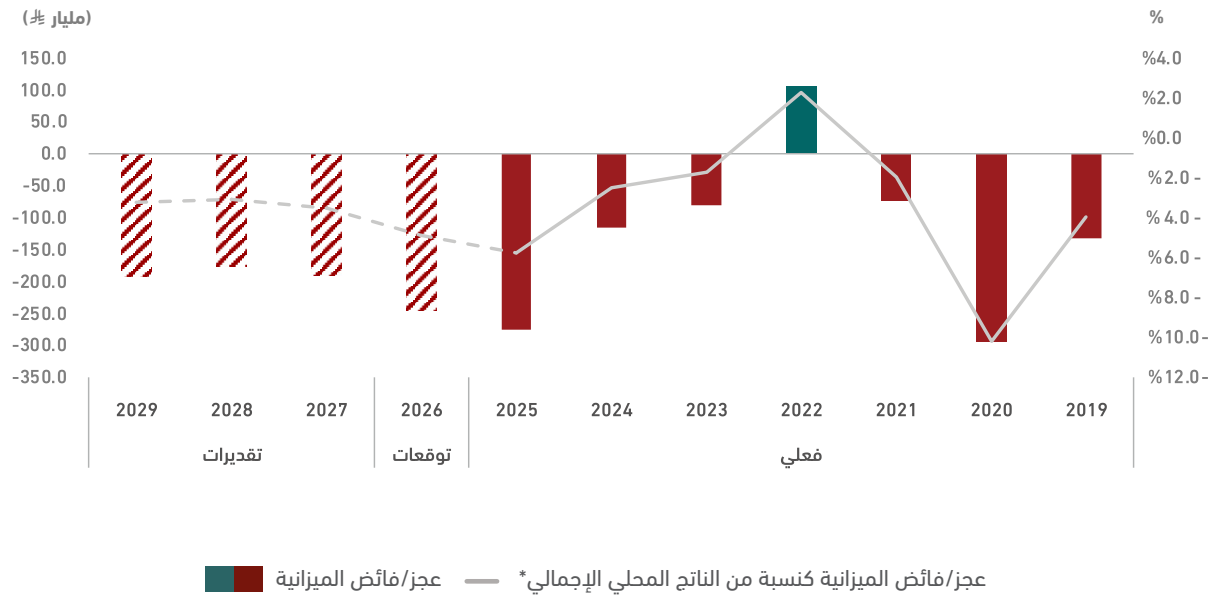
ب/ تقديرات المالية العامة في العام 2027م والمدى المتوسط

تواصل المملكة تبني سياسات مالية مرنة تأخذ في الاعتبار البعد الإستراتيجي عن طريق رؤية السعودية 2030 والتخطيط المالي طويل المدى، بما يحقق التوازن بين دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على استدامة المالية العامة. وفي هذا الإطار، تستمر الجهود الرامية إلى تنمية الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق، إلى جانب الحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام واحتياطات مالية معتبرة، بما يُعزز قدرة المالية العامة على امتصاص الصدمات والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي. كما تواصل المملكة التركيز على رفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين، والمحافظة على المكتسبات الاقتصادية والتنموية المتحققة، بما يُعزز أسس التنمية المستدامة ويدعم استقرار الاقتصاد الكلي على المدى الطويل.

كما تعكس تقديرات ميزانية العام 2027م استمرار الحكومة في تبني سياسات مالية متوازنة عبر الدورات الاقتصادية، تستهدف تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق عن طريق توجيه الموارد نحو البرامج والمشاريع ذات الأولوية، وبما يتسق مع أولويات ومستهدفات رؤية السعودية 2030. ويأتي ذلك ضمن توجه يوازن بين دعم النمو الاقتصادي الشامل وتعزيز التنويع الاقتصادي من جهة، والمحافظة على استدامة المالية العامة على المديين المتوسط والطويل من جهة أخرى، مع الاستمرار في مراجعة التقديرات والأولويات بصورة دورية في ضوء المستجدات العالمية.

وفي هذا السياق، تُشير التقديرات إلى أن ميزانية العام المالي 2027م ستُسجّل **عجزاً** يقارب 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يأتي هذا العجز في إطار سياسة مالية تستند إلى الحيز المالي المتاح، بما يمكن الحكومة من تبني سياسات مالية متوازنة عبر الدورات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي، ومواصلة التخطيط المالي طويل المدى عن طريق استمرار تنفيذ المشاريع ذات الأولوية بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030، إضافةً إلى التوسع المدروس في الاقتراض وفق إطار إستراتيجية الدين متوسطة المدى.

عجز/فائض الميزانية



تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

تقديرات			توقعات	ميزانية	فعلي	المالية العامة
2029	2028	2027	2026	2026	2025	
1,351	1,302	1,202	1,190	1,147	1,112	إجمالي الإيرادات
1,544	1,479	1,392	1,435	1,313	1,388	إجمالي النفقات
192-	177-	191-	245-	165-	277-	عجز/فائض الميزانية
%3.3-	%3.1-	%3.6-	%4.9-	%3.3-	%5.8-	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*

المصدر: وزارة المالية

*الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025م وفقاً للبيانات الفعلية المحدثة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2026-2029م بحسب التوقعات المحدثة.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

1. الإيرادات

في إطار سعي الحكومة للمحافظة على المكتسبات المالية والاقتصادية التي تحققت في السنوات الماضية ضمن رؤية السعودية 2030؛ تواصل الحكومة تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد، مما يساهم في تعزيز أداء الأنشطة الاقتصادية، وينعكس إيجاباً على الإيرادات غير النفطية. إذ أسهمت هذه المبادرات في تغيير هيكل الإيرادات العامة حيث بلغت 505 مليار ريال للعام 2025م مقارنة بنحو 166 مليار ريال في العام 2015م؛ مما يضمن وجود مصادر مستقرة ومستدامة على المدى المتوسط والطويل بعيداً عن التذبذب في أسواق البترول. وقد أسهم تنويع وتنمية الإيرادات غير النفطية بشكل هيكلي ومستمر في جعلها مصدراً رئيسياً ومستداماً لتمويل النفقات في الميزانية، إذ ارتفعت نسبة تغطيتها لإجمالي النفقات من 17% في العام 2015م إلى نحو 36% في العام 2025م، كما عززت هذه المبادرات من ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي الاسمي من 9% في العام 2015م لتصل نسبتها إلى حوالي 15% في العام 2025م. وتسعى الحكومة إلى مواصلة تنفيذ خطط التحول الاقتصادي بدعم النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الاقتصادية بما يدعم نمو الإيرادات غير النفطية، ويساهم في تحقيق مستويات أكثر استدامة واستقراراً للإيرادات على المدى المتوسط والطويل.

وتُشير التوقعات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات في العام 2027م سيبلغ نحو 1,202 مليار ريال، ومن المقدّر أن ينمو إجمالي الإيرادات ليصل إلى حوالي 1,351 مليار ريال في العام 2029م مدعوماً بتوقعات النمو الاقتصادي.

2. النفقات

في إطار التزام الحكومة بمواصلة إدارة الإنفاق الحكومي وفق إطار مالي مستدام يوازن بين تلبية الاحتياجات التنموية والمحافظة على متانة المالية العامة، عن طريق اتباعها لسياسات مالية متوازنة عبر الدورات الاقتصادية بما يدعم الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبما يحقق المستهدفات التنموية الشاملة التي تدعم مرونة الاقتصاد وتعزز متانته، إذ يُقدَّر أن تبلغ **النفقات** في العام المالي 2027م نحو 1,392 مليار ريال، لترتفع تدريجيًا وصولًا إلى 1,544 مليار ريال بحلول العام 2029م. ويعكس هذا المسار المالي استمرار الحكومة في دعم التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي، مع المحافظة على كفاءة الإنفاق واستدامة المالية العامة على المدى المتوسط والطويل.

وتواصل الحكومة في العام المالي 2027م وعلى المدى المتوسط تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وتعظيم أثره التنموي، عن طريق التخطيط المالي طويل المدى وذلك بتعزيز منهجية قياس أثر الإنفاق، وربط تخصيص الموارد بالإستراتيجيات الوطنية التي بدورها تساهم في تحديد أولويات البرامج والمشاريع، بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من الأصول والاستثمارات الحكومية القائمة. كما تُعزز الاستثمار في تنمية رأس المال البشري من خلال تطوير قطاعي التعليم والصحة، والارتقاء بجودة الحياة للمواطنين والمقيمين، وستواصل الحكومة تعزيز كفاءة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية بما يضمن وصولها إلى الفئات الأكثر استحقاقًا ويُعزز أثرها التنموي، إلى جانب توجيه الإنفاق نحو تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار، ورفع مساهمته في النمو الاقتصادي المستدام، مع الحفاظ على مرونة الإنفاق الحكومي بما يدعم قدرة المالية العامة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية.

3. التمويل والدين العام

تتمتع المملكة بوضع مالي متين، وذلك من خلال الحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام واحتياطات مالية معتبرة، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مع المحافظة على المرونة للتدخل استجابةً للصدمات أو في حالة الأزمات أو الاحتياجات الطارئة، وتأمين الاحتياجات التمويلية من مختلف الأسواق المحلية والدولية بتكلفة عادلة، وهو ما يمنح المملكة مساحة مالية إضافية يمكن اللجوء إليها إذا ما اقتضت الحاجة. حيث تهدف ميزانية العام المالي 2027م إلى المحافظة على المركز المالي للمملكة وتحقيق الاستدامة المالية.

وتواصل الحكومة تبني سياسات مالية تركز على التخطيط المالي طويل المدى، باستمرار تنفيذ المشاريع ذات الأولوية بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030، إضافةً إلى التوسع المدروس في الاقتراض وفق إطار إستراتيجية الدين متوسطة المدى. علماً بأنه سيتم نشر تفاصيل خطة الاقتراض للعام 2027م نهاية العام الحالي، حيث تعتمد المملكة على إدارة إستراتيجية للدين عبر تنويع مصادر التمويل بين الأسواق المحلية والدولية بما يُعزز من عمق السوق المحلي ويضمن توفر السيولة اللازمة لدعم احتياجات التمويل بكفاءة واستقرار.

وفي العام 2027م وعلى المدى المتوسط، ستقتصر الحكومة عبر الأسواق العامة والخاصة لمواصلة دعم أولويات الإنفاق وتلبية احتياجات التمويل. وبناءً على ذلك، من المتوقع أن ترتفع محفظة الدين ارتفاعاً مدروساً بنهاية العام المالي 2027م مع ضمان استدامتها.

الجدير بالذكر أن التطورات المالية والاقتصادية انعكست إيجاباً على التصنيف الائتماني السيادي للمملكة مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ ففي العام الحالي 2026م أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" تصنيف المملكة عند Aa3، وأكدت "ستاندرد آند بورز" و "فيتش" التصنيف الائتماني للمملكة عند A+، وذلك نتيجة استمرار جهود الحكومة نحو تبني سياسات مالية مؤثرة تدعم النمو الاقتصادي المستدام عن طريق التخطيط طويل المدى والإصلاحات الهيكلية التي يتم تنفيذها لتعزيز قدرة المالية العامة على التعامل مع الصدمات الخارجية،

واستغلال المساحة المالية المتاحة الناتجة عن المركز المالي القوي للحكومة. وذلك على الرغم من استمرار التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، مما يعكس متانة مرونة الاقتصاد السعودي وقوة مركزه المالي.

وعلى الرغم من التطورات الجيوسياسية، واصلت الحكومة تنفيذ خطة الاقتراض بكفاءة. إذ بادرت المملكة بشكل استباقي إلى تنفيذ عمليات تمويلية إضافية عبر الأسواق العامة والخاصة لتلبية الاحتياجات التمويلية المتوقعة للعام المالي 2026م، والتي ستستمر لدعم أولويات الإنفاق وتلبية احتياجات التمويل والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق، كما تعزز الحكومة الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والدولية عبر القنوات العامة والخاصة عن طريق إصدار السندات والصكوك والقروض بتكلفة عادلة، إضافة إلى التوسع في عمليات التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية ووكالات ائتمان الصادات في العام المالي 2027م والمدى المتوسط، ويشهد الدين العام في المملكة توجهًا واضحًا نحو الاستدامة والمرونة المالية، في ظل سياسة مالية منضبطة تديرها الحكومة بكفاءة ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ج/ أبرز مخاطر المالية العامة للعام 2027م والمدى المتوسط

في ظل ما تشهده آفاق الاقتصاد العالمي من مخاطر قد تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي ونمو التجارة العالمية في العام 2027م والمدى المتوسط، يواصل الاقتصاد السعودي إظهار قدرته على التكيف مع هذه المتغيرات، مستنداً إلى **متانة الاقتصاد المحلي والبنية التحتية اللوجستية**، وتتبنى الحكومة نهجاً استباقياً عبر التخطيط المالي طويل المدى، الذي لا يكفي بالاستجابة للأزمات الاقتصادية والجيوسياسية، بل يسبقها برؤية واضحة لبناء سياسة مالية تتسم بالمرونة. ومن هذا المنطلق، يُعدّ رصد وتحليل مخاطر المالية العامة أداةً محورية لتعزيز كفاءة التخطيط المالي، وتمكين السياسات من التحرك استباقياً لمواجهة التحديات المحتملة، والحد من آثارها السلبية بما يضمن مرونة واستدامة المالية العامة.

في ضوء ما شهده **الاقتصاد العالمي** في العام الحالي 2026م من حالة عدم اليقين نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية؛ الأمر الذي انعكس على وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي وآفاق النمو، إلا أن توقعات صندوق النقد الدولي تُشير إلى أن الاقتصاد العالمي قد يواصل النمو في العام 2027م، مدعوماً بانحسار حدة التطورات الجيوسياسية، إلى جانب وتيرة التقدم التقني المتسارعة، ولا سيما في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وعلى الرغم من ذلك تظل آفاق النمو معرضة لعدد من المخاطر المحتملة، من أبرزها: استمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية، وما قد ينتج عنها من تأثير مباشر في الممرات البحرية الإستراتيجية وأسواق الطاقة، إضافةً إلى استمرار القيود التجارية والسياسات الحمائية، مما قد يؤثر سلباً على حركة التجارة العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد؛ فضلاً عن آثارها المحتملة على تقلبات أسعار الطاقة والسلع الأولية. وتبعاً لذلك يظل مسار السياسة النقدية العالمية مرهوناً بتطورات الأسعار عالمياً وتعافي سلاسل الإمداد، مما قد يُبقي أسعار الفائدة عند مستويات أعلى من المتوقعة، وهو ما قد ينعكس على تكاليف التمويل ويزيد الضغوط على مستويات الدين العالمي. وفي ظل هذه التطورات تواصل المملكة تبني سياسة مالية مرنة واستباقية تعزز قدرتها على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، والمحافظة على الاستدامة المالية وذلك بفضل مركزها المالي القوي الذي يمكنها من التعامل مع هذه المتغيرات بكفاءة.

ولكون **الاقتصاد المحلي** جزءاً من المنظومة الاقتصادية العالمية، فإنه يظل عُرضةً للتأثر بالتطورات العالمية المشار إليها أعلاه، والتي قد تؤثر في تدفقات التجارة الخارجية وتزيد من تقلبات الصادرات والواردات نتيجة الضغوطات على الأسعار وسلاسل الإمداد، مما يؤدي إلى تباطؤ وتيرة نمو الأنشطة النفطية وغير النفطية. وفي ظل المخاطر التي واجهت الاقتصاد المحلي في العام الحالي 2026م من اضطراب الممرات البحرية الإستراتيجية، أثبت اقتصاد المملكة قدرته على توظيف بنيته التحتية الإستراتيجية في قطاع الطاقة والقطاع اللوجستي؛ لدعم استمرارية وسلامة الصادرات النفطية وغير النفطية في وقت تصاعد التوترات الجيوسياسية. علاوةً على ذلك؛ قد يواجه الاقتصاد المحلي احتمالية انتقال الضغوط التضخمية المستوردة، لا سيّما في حال ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتكاليف الشحن، إلا أن الإجراءات المُنفّذة من الحكومة عبر توفير مسارات بديلة تضمن انسيابية تدفق السلع ووفرة المخزون الغذائي أسهمت في دعم استقرار الأسعار محلياً، والحد من انتقال الضغوط التضخمية الخارجية إلى الاقتصاد المحلي.

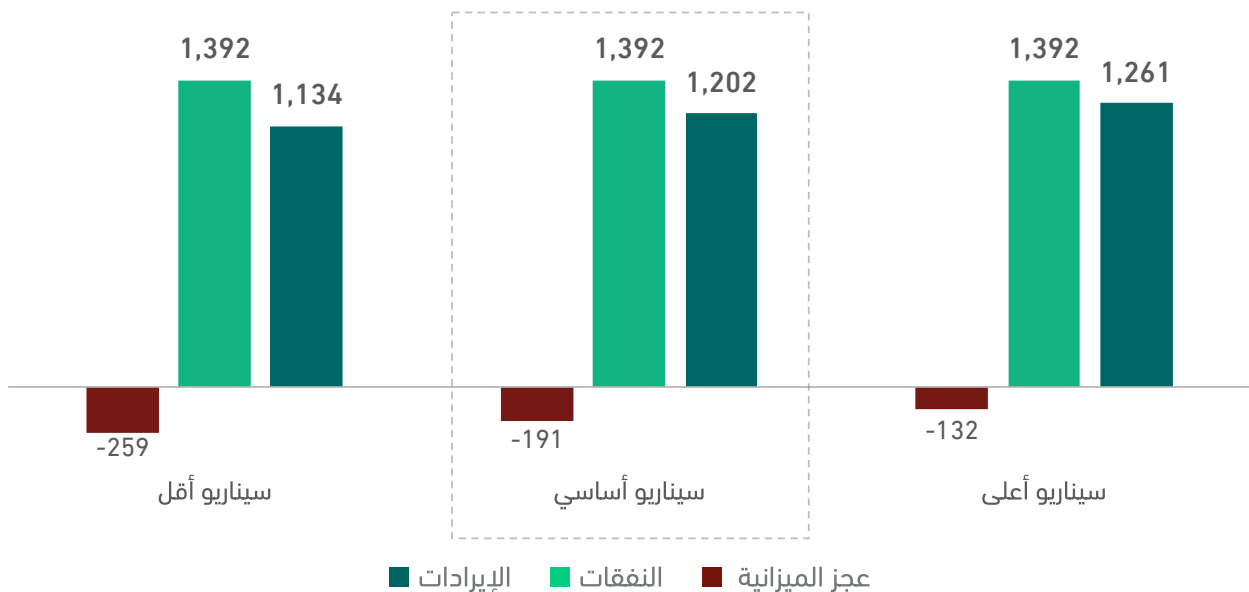
وبناءً على هذه المعطيات، قد تواجه **المالية العامة** تحديات مرتبطة بحالة عدم اليقين المحيطة بتوجهات نمو الاقتصاد العالمي، ومن أبرزها: تقلبات أسواق البترول وتراجع معدلات نمو الطلب العالمي، والتأثير المحتمل من ذلك على الإيرادات النفطية، إلى جانب احتمالية تأثر الإيرادات غير النفطية في حال تباطؤ النشاط الاقتصادي المحلي. في المقابل أسهمت الإصلاحات الهيكلية في توسيع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الأنشطة غير النفطية، بما يدعم هيكل الإيرادات العامة ويعزز من استدامة نمو الإيرادات غير النفطية واستقرارها على المدى المتوسط والطويل. وتتبنى الحكومة سياسات مالية مرنة تأخذ في الاعتبار البُعد الإستراتيجي من خلال التخطيط المالي طويل المدى، واعتماد سياسات استباقية لمواجهة التطورات العالمية المتسارعة، إضافةً إلى المراجعة الدورية للمتغيرات الاقتصادية والمالية. وتُسهم هذه المرونة في **تعزيز استدامة المالية العامة** عبر تنمية الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق، والحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام واحتياطات مالية معتبرة، بما يعزز قدرة المالية العامة على امتصاص الصدمات والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

ومن هذا المنطلق، تواصل الحكومة **تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق** عبر توجيه الموارد نحو البرامج والمشاريع ذات الأولوية، وترتيب أولويات الإنفاق بما يتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويأتي ذلك ضمن توجه يوازن بين دعم النمو الاقتصادي الشامل والتنويع الاقتصادي، والمحافظة على استدامة المالية العامة. إضافة إلى استمرار العمل على **إدارة الدين العام** وفق إطار إستراتيجية الدين متوسطة المدى، بما يراعي التوازن بين تكلفة التمويل والمخاطر، ويكفل استمرارية تنفيذ المشاريع ذات الأولوية دون الارتباط بتقلبات الدورة الاقتصادية. ويعكس تكيف مستويات العجز والدين العام مع المستجدات الاقتصادية مرونة السياسة المالية وقدرتها على دعم النمو.

وفي ضوء التطورات العالمية والمحلية المشار إليها؛ جرى العمل على عدة سيناريوهات للإيرادات أخذًا في الاعتبار التحديات وحالة عدم اليقين التي تواجه الاقتصاد العالمي واستمرار مخاطر تصاعد التوترات الجيوسياسية، إذ تُسهم التقديرات المستخدمة في تعزيز قدرة الحكومة على التعامل مع أي من هذه السيناريوهات وبناء مساحة مالية تتسم بالمرونة.

سيناريوهات الإيرادات لميزانية العام 2027م

(مليار ٢٠٢٢)



المصدر: وزارة المالية

وفي ضوء تبني الحكومة سياسة استباقية في مواجهة التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، فقد نجحت في تنفيذ عدد من المبادرات لاحتواء الآثار الناتجة عن تصاعد التوترات الجيوسياسية، وضمان استقرار إمدادات النفط وسلاسل الإمداد؛ مما يسهم في دعم نمو الأنشطة النفطية وغير النفطية، وقد يحدّ من الضغوط التضخمية تدريجيًا خلال العام 2027م والمدى المتوسط. كما وجّهت الحكومة جزءًا متكاملًا من الإجراءات لدعم القطاعات ذات الأولوية الإستراتيجية واللوجستية، وفي مقدمتها قطاعات: النقل والخدمات اللوجستية، والصناعة، والزراعة، والأمن الغذائي، والبتروكيماويات، والسياحة.

وجاءت هذه المبادرات لتعزيز استمرارية سلاسل الإمداد وحركة التجارة، ورفع جاهزية قطاعي النقل والخدمات اللوجستية، عبر توفير مسارات بديلة تضمن انسيابية تدفق السلع. ومن أبرز تلك المبادرات: **تدشين مبادرة المسارات اللوجستية** التي تعتمد على منظومة النقل والخدمات اللوجستية، وتتمثل هذه المسارات في منظومة لوجستية متكاملة تربط موانئ الخليج العربي بوسط وشمال المملكة، وتمتد وصولًا إلى موانئ البحر الأحمر والدول شمال المملكة، من خلال شبكة نقل متعددة الوسائط تجمع بين النقل البري والسككي. إضافةً إلى الاستفادة من خط أنابيب شرق-غرب والموانئ المتاحة على ساحل البحر الأحمر كبديل تشغيلي فعّال يُعزز مرونة تحويل تلك الإمدادات. ويعكس ذلك التوجّه النظرة الإستراتيجية للمملكة، ويسهم في **ترسيخ مكانتها بصفتها موردًا موثوقًا للطاقة**، ويعزز ثقة الأسواق العالمية بقدرة الاقتصاد السعودي على تجاوز التوترات الجيوسياسية بكفاءة.

وأسهم إطلاق **خدمات شحن بحري جديدة ومباشرة تربط موانئ المملكة** وعلى رأسها ميناء جدة الإسلامي، بأهم الموانئ العالمية في آسيا وأوروبا وأفريقيا والأميركتين، في دعم مرونة الشبكات اللوجستية. وقد امتدت آثار تلك الجهود إقليميًا، حيث مكّنت خدمة النقل بالعبور من نقل البضائع إلى دول مجلس التعاون الخليجي عبر منافذ المملكة البرية والبحرية والجوية، مما يُعزز من **مكانة المملكة المتنامية كمركز إقليمي محوري للتجارة والخدمات اللوجستية**.

ويُعد إطلاق **الوعاء السعودي لتأمين أخطار الحرب للبضائع والسفن**، من أبرز المبادرات الهادفة إلى تعزيز قدرة سوق التأمين على التعامل مع المخاطر البحرية، ودعم استمرارية حركة التجارة وسلاسل الإمداد، بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يعمل الوعاء على رفع الجاهزية الفنية لسوق التأمين ويوسع القدرة الاستيعابية للتغطيات ذات الصلة، وفق الأطر والضوابط المعتمدة من هيئة التأمين؛ بما يدعم مرونة الاقتصاد الوطني وتنافسية المملكة بوصفها مركزاً لوجستياً عالمياً.

وعززت الإصلاحات الهيكلية المُنفّذة في إطار رؤية السعودية 2030 **مرونة الاقتصاد المحلي وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية** والحد من انعكاساتها على الأسواق المحلية، وذلك عبر تطوير البنية التحتية، وتعزيز كفاءة القطاع اللوجستي، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتمكين القطاع الخاص، مما انعكس على تحسين بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار، حيث تقدمت المملكة إلى المرتبة الثالثة عشرة عالمياً⁷ في تدفقات الاستثمار الأجنبي في العام 2025م، إلى جانب استمرار نمو القطاعات غير النفطية ودورها المحوري في دعم النمو الاقتصادي، بما يعزز من موقع المملكة وجهةً مفضلة للأعمال ومركزاً لوجستياً واستثمارياً رائداً في المنطقة.

⁷ تقرير الاستثمار العالمي لعام 2026م، الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

ثانيًا

التوجهات الإستراتيجية
والممكنات المالية
والاقتصادية

ثانيًا: التوجهات الإستراتيجية والممكنات المالية والاقتصادية

ترتكز التوجهات الإستراتيجية للسياسة المالية في المملكة على الموازنة بين الاستدامة المالية ودعم النمو الاقتصادي، بما يُعزز متانة المركز المالي ومرونته في مواجهة التطورات والصدمات الاقتصادية. ومن خلال هذا الإطار، تواصل الحكومة إدارة المالية العامة بما يضمن الحفاظ على مستويات مستدامة للدين العام ومستويات معتبرة من الاحتياطات الحكومية، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق، وتعزيز التخطيط المالي وإدارة المخاطر المالية، مع توجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الأعلى.

رؤية السعودية 2030، والتقدم المُحقّق

منذ انطلاقتها في العام 2016م، تواصل رؤية السعودية 2030 مسيرتها بثبات نحو تحقيق مستهدفاتها، مدعومةً بما تحقّق من تحولات نوعية ومنجزات متسارعة أسهمت في إحداث تغييرات هيكلية واسعة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعزّزت من قدرة المملكة على مواجهة التحديات واغتنام الفرص.

إذ شكّل التكامل بين برامج تحقيق الرؤية والإستراتيجيات الوطنية ركيزة أساسية في دفع مسيرة التحول؛ حيث مثّلت الإستراتيجيات الوطنية إطارًا متكاملًا لترجمة طموحات الرؤية ومستهدفاتها إلى مسارات وأولويات واضحة، فيما عملت برامج تحقيق الرؤية على تسريع التنفيذ وتعزيز الترابط بين مختلف القطاعات، وتوجيه الجهود والموارد نحو الأولويات الوطنية.

وحقّق هذا المسار تقدّمًا ملموسًا على مستوى محاور الرؤية الثلاثة: **مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح**؛ من خلال الارتقاء بجودة الحياة وتعزيز رفاه المجتمع، وتنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية القطاعات الواعدة وتعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار، إلى جانب رفع كفاءة وفاعلية العمل الحكومي وترسيخ مبادئ الاستدامة، بما يعكس شمولية التحول الذي تشهده المملكة وترابط مساراته.

- مجتمع حيوي، الاستثمار في الإنسان وتعزيز جودة الحياة

يرتكز محور **”مجتمع حيوي“** في رؤية السعودية 2030 على الاستثمار في الإنسان، وبناء مجتمع يتمتع أفرادُه بجودة حياة عالية وصحة عامرة، مع الحفاظ على الهوية الوطنية والإرث الثقافي، وتطوير الخدمات الأساسية، وتوفير خيارات أوسع للسكن والثقافة والترفيه والرياضة، بما يُعزز رفاهية المواطنين والمقيمين ويهيئ بيئة جاذبة للعيش والعمل. وقد انعكس هذا التحول في اتساع نطاق الخدمات الأساسية وتحسّن جودتها، وتنامي الخيارات الثقافية والترفيهية والسياحية، إلى جانب التقدم في الرعاية الصحية والإسكان والاستدامة البيئية.

وانطلاقاً من أهمية **الثقافة والتراث** في تعزيز الهوية الوطنية وإثراء جودة الحياة، واصلت المملكة جهودها في حماية الإرث الثقافي وتنميته وإبرازه محلياً ودولياً، حيث ارتفع عدد المواقع التراثية السعودية المُسجّلة في قائمة التراث العالمي لليونسكو من 4 مواقع في العام 2016م إلى 8 مواقع في العام 2025م، فيما بلغ عدد العناصر الثقافية المُسجّلة في قائمة التراث الثقافي غير المادي لليونسكو 18 عنصراً بنهاية العام 2025م⁸، ويعكس هذا التقدم تنامي حضور الثقافة والتراث وتعزيز مكانة المملكة الثقافية عالمياً، بما يدعم ترسيخ الهوية الوطنية.

وفي **القطاع الصحي**، أصبحت المملكة أعلى دولة في المنطقة من حيث عدد المدن الصحية المعتمدة عالمياً بواقع 16 مدينة ضمن شبكة المدن الصحية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية، ووصل عدد الكوادر الصحية المتخصصة إلى أكثر من 803 ألف متخصص في العام 2025م، وارتفعت أيضاً نسبة التجمعات السكانية المغطاة بالخدمات الصحية من 84% في العام 2019م إلى 98% في العام 2025م⁸. بما يُعزز صحة الإنسان ورفع جاهزية المنظومة الصحية لتلبية الاحتياجات المستقبلية.

وامتداداً لتعزيز الصحة وخاصة الصحة المجتمعية، فقد شهد **القطاع الرياضي** نقلة نوعية عبر نشر الوعي لممارسة الرياضة وتطوير المواهب وتطوير المنشآت والمدن الرياضية إضافة إلى استضافة المناسبات والفعالية الكبرى والعالمية، إلى جانب إطلاق **الإستراتيجية الوطنية**

⁸ المصدر: التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م.

للألعاب والرياضات الإلكترونية الهادفة إلى ترسيخ مكانة المملكة بوصفها مركزاً عالمياً للقطاع، حيث استضافت المملكة كأس العالم للرياضات الإلكترونية في العام 2025م، بمشاركة أكثر من 2,000 لاعب محترف و200 نادٍ يمثلون أكثر من 100 دولة، إذ تجاوزت قيمة الجوائز المرصودة 262 مليون ^٩.

كما شهد **قطاع العقار** عدة تحولات تنظيمية بتأسيس الهيئة العامة للعقار والمعهد العقاري السعودي في العام 2017م، وإطلاق منصة إيجار لتنظيم السوق والعقود العقارية في العام 2018م، ثم جاءت **الإستراتيجية الشاملة للقطاع العقاري** بهدف بناء قطاع مستدام وأكثر شفافية وجاذبية، يقدم الخدمات العقارية والمنتجات بجودة عالية، ويضمن شمولية وتكامل بيانات الأراضي والممتلكات، فحقق مؤشر نسبة تغطية الأراضي والممتلكات نسبة 53% متجاوزاً المستهدف البالغ 45%. أيضاً سُجِّل أكثر من 3.2 مليون عقد إيجار موثَّق عبر منصة "إيجار"، وأكثر من 4 ملايين وحدة عقارية ضمن السجل العقاري السعودي خلال العام 2025م. وأُصدر أكثر من 1.2 مليون صك عقاري عبر التسجيل العيني للعقار فيما تجاوز عدد الوسطاء والممارسين العقاريين المرخصين (فال) 106 آلاف تسجيل في العام 2025م^٩، وهكذا تصنع الإستراتيجية بيئة عقارية محوكة وموحدة.

وفي إطار جهود الدولة لتعزيز التوازن في القطاع العقاري وزيادة المعروض من الأراضي السكنية، تم إطلاق **برنامج التوازن العقاري في العام 2025م** في مدينة الرياض، حيث يستهدف توفير ما بين 10 آلاف و40 ألف قطعة أرض سكنية مخططة ومطورة سنوياً للمواطنين خلال خمس سنوات من تاريخ الإطلاق، بأسعار لا تتجاوز 1,500 ^٩ للمتر المربع، بما يساهم في تعزيز التملك السكني للمواطنين ودعم استقرار السوق العقاري.

وأما في **قطاع الإسكان**، فقد ارتفعت نسبة الأسر السعودية التي تملك وحدة سكنية من 47% في العام 2016م إلى 66% في العام 2025م، فيما ارتفعت المسطحات الخضراء في أحياء المدن السعودية إلى أكثر من 7 ملايين متر مربع بنهاية العام 2025م^٩. ويعكس هذا التحسّن أثر السياسات وبرامج الإسكان في توسيع خيارات التملك وتحسين جودة المساكن، بما يدعم استقرار الأسر السعودية ويرفع جودة حياتها.

^٩ المصدر: التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م.

وفي إطار **البحث والابتكار**، تصدّرت المملكة نتائج النسخة الثالثة من أولمبياد العلوم النووية الدولي "إنسو 2026م" محقّقة المركز الأول ولقب "سفير العلوم النووية" إلى جانب 4 جوائز دولية خلال المنافسات في الأولمبياد، وحقق السعوديون 134 ميدالية وجائزة في معرض جنيف الدولي للاختراعات 2026م وآيسف 2026م.

وامتدّ أثر رفع جودة الحياة إلى تحقيق الإنجازات النوعية في **المسار البيئي**، حيث تواصل المملكة ضمان استدامة الموارد الطبيعية وتحسين البيئة الحضرية والطبيعية. حيث أُعيد تأهيل أول مليون هكتار من الأراضي المتدهورة وزراعة أكثر من 159 مليون شجرة بنهاية العام 2025م¹⁰، وذلك ضمن مبادرة السعودية الخضراء. ويعكس هذا التقدم اتساع نطاق العمل البيئي وتكامل الجهود الحكومية والمجتمعية والقطاع الخاص، بما يسهم في استعادة النظم البيئية، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز التنوع الأحيائي، وتحسين جودة الحياة واستدامتها.

- اقتصاد مزدهر، تنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسيته

يرتكز محور **"اقتصاد مزدهر"** في رؤية السعودية 2030 على تنويع القاعدة الاقتصادية، واستثمار إمكانيات القطاعات الواعدة، وتمكين القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات، وتعزيز المحتوى المحلي، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعًا وتنافسية واستدامة. ويتجلى هذا التحول في تنامي دور الأنشطة غير النفطية والقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، إلى جانب تطوير القطاعات الإنتاجية القائمة وتعزيز تنافسياتها عالميًا.

ولم يكن لمسيرة التنويع الاقتصادي أن تكتمل دون مشاركة فاعلة من **القطاع الخاص**، إذا كان على رأس أولويات رؤية السعودية 2030 بصفته شريكًا وقائدًا تنمويًا، واتجهت لتحفيزه وتمكينه عبر تحسين بيئة الأعمال وإطلاق إصلاحات مؤسسية ونظامية، كان التخصيص أبرز أدواتها. حيث بلغت قيمة الاستثمارات الإجمالية لمشاريع التخصيص والشاركة بين القطاعين العام والخاص قرابة 180 مليار **ر.س** حتى نهاية العام 2025م. وامتدادًا لهذه الجهود، أُعتمدت **الاستراتيجية الوطنية للتخصيص** في نوفمبر 2025م والتي تهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمالي ورفع مستوى جودة

¹⁰ المصدر: التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م.

الخدمات العامة المقدمة للمستفيدين من المواطنين والمقيمين. كما وضعت الإستراتيجية خمسة برامج رئيسة لتمكين منظومة التخصيص والارتقاء بها، و42 مبادرة تنفيذية. وشهدت الإستراتيجية الوطنية للتخصيص حتى منتصف العام الحالي 2026م تقدماً ملموساً في تنفيذها، حيث أطلقت 10 مشاريع تخصيص وشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ بداية العام، من ضمنها مشروع مطار الأمير نايف بن عبدالعزيز الدولي في القصيم بنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشروع الاستثمار في خمسة أندية رياضية، كما تم توقيع عقدين شراكة مع القطاع الخاص لمشروع مستشفى سابق للصحة النفسية في قطاع الصحة ومحطة حاويات الجبيل في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، ليصل إجمالي العقود الموقعة إلى 83 عقد شراكة (بقيمة مقابل مال تُقدّر بـ 28.3 مليار ريال) بالإضافة إلى 12 عقد نقل ملكية أصول، فيما تجاوزت الاستثمارات الرأسمالية للقطاع الخاص 56.2 مليار ريال. وتستهدف الإستراتيجية وصول إجمالي قيمة الاستثمارات الرأسمالية للقطاع الخاص من عمليات التخصيص إلى 240 مليار ريال بحلول العام 2030م.

وواكب هذا التمكين نمو مواز في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ إذ ارتفع عددها من 429 ألف منشأة في العام 2016م إلى 1.7 مليون منشأة في العام 2025م، يعمل فيها نحو 8.88 مليون مشغل حتى نهاية العام 2025م، كما ارتفعت نسبة قروضها من إجمالي قروض البنوك من 2% في العام 2016م إلى 11.3% بنهاية العام 2025م¹¹.

وفي إطار تعزيز دور ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ودعم النمو الاقتصادي، أطلقت الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سبتمبر 2026م، بهدف تمكين القطاع وتعزيز نموه وتنافسيته من خلال معالجة التحديات والفجوات وتطوير الممكّنات الأساسية، وتحسين البيئة التنظيمية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والتمويل، ودعم الابتكار. وتضم الإستراتيجية 13 مبادرة، وتستهدف رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35%، وتوفير أكثر من 500 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب وصول المملكة إلى المركز الأول عالمياً في مؤشر امتلاك المهارات والمعرفة الريادية، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

¹¹ المصدر: التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م.

وعلى جانب تعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة، جاءت جهود **الإستراتيجية الوطنية للاستثمار** منعكسة على عدد من النتائج الملموسة منها: تحقيق المملكة المركز العاشر عالميًا في "مؤشر كيرني" لثقة الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2026م لتدخل بذلك قائمة أفضل 10 دول على مستوى العالم لأول مرة في تاريخها، مواصلة ترسيخ موقعها سوقًا أوليًا للاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام الثالث على التوالي في العام 2025م.

ودعمت الإصلاحات الاقتصادية والتحديات التنظيمية هذا التحسّن في الثقة الاستثمارية؛ فتدفق أكثر من 40 مليار **ر.س** إلى الأسواق السعودية من الاستثمار الخاص الأجنبي منذ العام 2019م، ونمت قيمة تدفقات **الاستثمار الأجنبي المباشر** من 28 مليار **ر.س** في العام 2017م إلى 133 مليار **ر.س** في العام 2025م، في وقت شهدت فيه التقنية المالية قفزة نوعية بنمو عدد شركاتها من 20 شركة في العام 2019م إلى 301 شركة بنهاية العام 2025م. ورافق هذا التحسّن توسع في استثمارات المدن الاقتصادية والمناطق الخاصة، حيث بلغ حجم الاستثمار غير الحكومي التراكمي منذ إطلاق الرؤية أكثر من 1.466 تريليون **ر.س** بنهاية العام 2025م؛ وارتفع عدد المقرات الإقليمية للشركات العالمية من 44 شركة في العام 2021م إلى أكثر من 700 شركة بنهاية العام 2025م¹². أدت هذه الجهود إلى توسيع قاعدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورفعت قدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب الاستثمار وخلق فرص العمل النوعية.

اعتمدت الصناعة الوطنية تاريخيًا على النفط والتمويل الحكومي في بناء البنية التحتية دون أن يواكب ذلك تكامل كاف في سياساتها التنظيمية؛ فجاءت رؤية السعودية 2030 بنقلة نوعية أخذت القطاع من الاعتماد على الصناعات الاستخراجية إلى اقتصاد صناعي متنوع وتنافسي. وعليه؛ واصلت **الإستراتيجية الوطنية للصناعة** تطوير القطاع الصناعي وتعزيز تنافسيته وتنويع قاعدته الإنتاجية، إذ ارتفع عدد المصانع السعودية من 7.206 ألف مصنع في العام 2016م إلى أكثر من 12.9 ألف مصنع بنهاية العام 2025م. وأسهم برنامج **صنع في السعودية** في إتاحة أكثر من 3 آلاف فرصة تصديرية بنهاية العام 2025م. وامتدت هذه الجهود إلى

¹² المصدر: التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م.

الصناعات النوعية، وفي مقدمتها الصناعات العسكرية التي ارتفعت نسبة توطيئها من 8% في العام 2019م إلى 27.3% بنهاية العام 2025م¹³.

يُعدّ التعدين في رؤية السعودية 2030 ركيزة هامة تهدف لاستغلال الثروات الوطنية، إذ جاءت **الإستراتيجية المتكاملة للتعدين والصناعات المعدنية** لتُسرع عمليات الاستكشاف وتُعزز الجدوى الاقتصادية وتُشجع الاستثمار فيها. ونتيجة لذلك؛ شهد ترتيب المملكة في مؤشر جاذبية الاستثمار التعديني الصادر عن معهد فريزر الكندي قفزة تحولية واضحة من المرتبة 104 في العام 2013م إلى المرتبة 10 في العام 2025م، لتدخل قائمة أفضل عشر دول عالميًا لأول مرة، وارتفع عدد رخص الاستغلال التعديني إلى 275 رخصة في العام 2025م مقارنة بـ 170 رخصة في العام 2021م، كما سجّل الارتفاع نموًا أيضًا في عدد رخص الكشف التعديني من 499 رخصة في العام 2020م إلى 1,018 رخصة بنهاية العام 2025م. ووصلت قيمة الثروات المعدنية غير المستغلة إلى أكثر من 227 مليار **ر.س** كشفت عنها أعمال المسح الجيولوجي المتسارعة¹³.

أما **قطاع النقل والخدمات اللوجستية** فقد جعلته رؤية السعودية 2030 أحد المرتكزات للوصول إلى اقتصاد قائم على التنوع، بعد أن كان بحاجة إلى منظومة وطنية متكاملة تربط المطارات والطرق والسكك الحديدية والنقل البحري. ومنه مضت **الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية** قدماً في تطوير القطاع والخدمات اللوجستية ورفع كفاءته؛ لتصبح المملكة في المركز الرابع بين 50 سوقاً ناشئاً في مؤشر "أجيالتي اللوجستي" للأسواق الناشئة للعام 2026م. وأعلنت الهيئة العامة للموانئ في يوليو 2026م عن توقيع عدد من العقود مع شركات وطنية وعالمية لإنشاء وتوسعة 7 مراكز لوجستية بميناء جدة الإسلامي ومنطقة الخُمره باستثمارات تصل إلى 1 مليار **ر.س**، ليصل بذلك عدد المراكز اللوجستية بالموانئ إلى 34 مركزاً؛ مؤكدة استمرار تطوير بنية تحتية لوجستية متقدمة تدعم كفاءة سلاسل الإمداد وتواكب النمو في حركة التجارة العالمية.

كما أولت رؤية السعودية 2030 الاهتمام **لقطاع التأمين**، نظراً للدور الذي يمكن أن تؤديه أنشطة التأمين في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، فأُسست هيئة

¹³ المصدر: التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م.

التأمين في العام 2023م لتتولى تنظيم القطاع وتطويره، ثم أطلقت **الإستراتيجية الوطنية لقطاع التأمين** سعيًا لبناء سوق تأميني قوي يدعم التنويع الاقتصادي ويوفر الحماية للأفراد والأعمال عبر 11 برنامجًا إستراتيجيًا و72 مبادرة تنفيذية موزعة على فروع التأمين وإعادة التأمين والأسس التنظيمية والتقنية. فنمت الأقساط التأمينية المكتتبة بإجمالي 36.9 مليار ريال في العام 2016م إلى أكثر من 84 مليار ريال خلال العام 2025م، وزادت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 2.06% في العام 2016م إلى 2.43% خلال الربع الثاني من العام 2025م مصطحبًا تنوعًا ملحوظًا في أنشطته، وبرز هذا التنوع في ارتفاع حصة أنشطة التأمين غير الصحي والمركبات من 16.5% في العام 2016م إلى 30.8% من إجمالي الأقساط خلال العام 2025م، في مؤشر على نضج القطاع وتوسع مظلة الحماية التأمينية بالمملكة.

وفي **قطاع السياحة**، رسمت الرؤية مسار تحول واضح باعتباره قطاعًا واعدًا حيث لم تكن مقوماته مستثمرة بالشكل الأمثل، فأُسست وزارة السياحة وصندوق التنمية السياحي والهيئة السعودية للسياحة لقيادة تنظيمه ونموه، إلى جانب إطلاق التأشيرة السياحية لتسهيل الوصول إلى المملكة، وللإستفادة من مكامن مناطق المملكة المختلفة وتنميتها أُطلقت **إستراتيجية تطوير منطقة عسير** الهادفة إلى تحويلها وجهة سياحية عالمية على مدار العام؛ وتُرجم النمو المتواصل في النشاط السياحي مؤشرات قياسية، إذ بلغ عدد السياح في المملكة حوالي 123 مليون سائح محلي ووافد بنهاية العام 2025م، وسجّل إجمالي الإنفاق السياحي مستوى تاريخيًا تجاوز 304 مليار ريال، فيما حققت المملكة فائضًا في ميزان المدفوعات لبند السفر بلغ 31.8 مليار ريال خلال النصف الأول من العام 2026م¹⁴، فاتقًا آفاقًا جديدة أمام الاستثمار والتوظيف في الأنشطة السياحية، ومعرّزًا لمصادر الدخل غير النفطي للمملكة.

وعلى صعيد القطاعات، عملت رؤية السعودية 2030 على ترسيخ **قطاع التقنية الحيوية** بوصفه محورًا اقتصاديًا ومعرفيًا مساهمًا في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتولّت **الإستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية** قيادة التوجه عبر بناء منظومة محفزة للابتكار والاستثمار في القطاع. حيث شهد العام 2025م إطلاق أول صندوق رأس مال جريء متخصص في التقنية الحيوية في المملكة بهدف دعم نمو الشركات الناشئة وتعزيز الابتكار، ودُشنت أول منشأة

¹⁴ المصدر: حسب النشرة الإحصائية الشهرية - البنك المركزي السعودي.

لتصنيع العلاجات الجينية والخلوية لتلبية 9% من الطلب المحلي بحلول العام 2030م بهدف تعزيز الأمن الصحي وتقليل الاعتماد على استيراد العلاجات المتقدمة¹⁵.

وانعكست جهود هذه القطاعات على أداء مؤشرات الاقتصاد الوطني، حيث سجّلت الأنشطة غير النفطية مستوى قياسيًا لتشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند 57.3% في النصف الأول من العام 2026م. وارتفعت قيمة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 1,562 مليار ر.س. في العام 2016م إلى 2,476 مليار ر.س. بنهاية العام 2025م، كما ارتفعت نسبة مساهمته من 44% في العام 2016م إلى 51% بنهاية العام 2025م¹⁵. وسجّلت الصادرات غير النفطية قيمة تاريخية، مرتفعة من 242.56 مليار ر.س. في العام 2016م إلى 624 مليار ر.س. بنهاية العام 2025م¹⁶.

أرست الرؤية منظومة عمل أكثر مرونة ومواكبة لتحولات **سوق العمل**، مكّنت من خلالها المواطن من المنافسة في سوق متجدد، واستقطبت المواهب المحلية والعالمية. وقد كان **لإستراتيجية سوق العمل** جهود في تهيئة بيئة عمل جاذبة، وتوفير فرص عمل منتجة، أسهمت في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 في بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع، مدعومة بإصلاحات تنظيمية رفعت كفاءة سوق العمل وزادت المشاركة فيه؛ حيث انخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى 7% بنهاية العام 2025م، وارتفع عدد السعوديين المشتغلين في القطاع الخاص إلى 2.6 مليون موظف، من بينهم 212 ألف مواطن التحقوا إلى سوق العمل في القطاع الخاص في العام 2025م. فيما ارتفعت نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي الجامعات خلال 6 أشهر من التخرج من 13.3% إلى 43.34% بنهاية العام 2025م¹⁵. وانعكست هذه المكاسب على تعزيز تنافسية الكفاءات الوطنية، وترسيخ مكانة سوق العمل السعودي كبيئة جاذبة تدعم استدامة النمو الاقتصادي وتنويعه.

¹⁵ المصدر: التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م.

¹⁶ المصدر: هيئة تنمية الصادرات السعودية

- وطن طموح، مؤسسات أكثر كفاءة واستدامة

يرتكز محور **”وطن طموح“** في رؤية السعودية 2030 على بناء حكومة فاعلة تتسم بالكفاءة والشفافية والمساءلة، وتعزيز المشاركة المجتمعية؛ بما يدعم كفاءة إدارة الموارد ويُرسّخ أسس الاستدامة.

مضت المملكة في رحلة تحول شاملة وفق رؤية السعودية 2030، حيث أسهمت الإصلاحات الاقتصادية في تعزيز استدامة المالية العامة وتنويع مصادر الإيرادات، حيث نمت الإيرادات الحكومية غير النفطية من 186 مليار ر.س. في العام 2016م إلى 505 مليار ر.س. بنهاية العام 2025م، وارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي للعام 2025م لتصل إلى 15% مقارنة بـ 9% للعام 2015م. وانعكس هذا التحول المؤسسي على تنافسية المملكة ومكانتها في المؤشرات الدولية؛ إذ تقدمت 23 مرتبة في تقرير التنافسية العالمية للعام 2026م لتكون في المرتبة الثالثة عشر عالميًا، والثالثة على مستوى دول مجموعة العشرين.

ونظرًا لما تمثله الخدمات الحكومية للمواطن والمقيم والمستثمر، جاءت الرؤية لدفع عجلة التطور من خلال منظومة رقمية شاملة، تدير البيانات بكفاءة وأمان، وقد شكّل **التحول الرقمي الحكومي** أحد أبرز مسارات هذا التقدم، حيث أسهم في تعزيز مكانة المملكة عالميًا في الحكومة الرقمية بتحقيق المملكة المرتبة الثانية عالميًا في مؤشر نضج الحكومة الرقمية (GTMI) للعام 2025م، ومؤشر النضج التنظيمي الرقمي الصادر من الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) للعام 2025م. وواصلت أيضًا تقدمها في مؤشر المشاركة الإلكترونية، لتحل في المرتبة السابعة عالميًا، مستهدفة بذلك تحقيق مستهدف رؤية السعودية 2030 في هذا المجال.

كما وضعت الرؤية القطاع الرقمي في مركز اهتمامات التنمية استثمارًا في اقتصاديات المستقبل، وعززت ريادتها في **قطاع الاتصالات والتقنية والأمن السيبراني** بتحقيقها المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية، ومؤشر الأمن السيبراني للعام الثاني على التوالي وفقًا لتقرير التنافسية العالمية وفي مؤشر الجاهزية الرقمية 2025م الصادر عن

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)؛ شمل التقدم التقنيات المستقبلية والذكاء الاصطناعي، حيث حققت المملكة المرتبة الأولى عالميًا في تمكين المرأة بمجال الذكاء الاصطناعي وفقًا لمؤشر ستانفورد 2026م. والمرتبة الأولى إقليميًا والحادية عشرة عالميًا في مؤشر سلامة الذكاء الاصطناعي وفقًا للمؤشر العالمي لسلامة الذكاء الاصطناعي (GAISI) 2025م؛ لترسخ بذلك مكانتها في مجالات التقنيات المتقدمة.

وفي **المنظومة العدلية**، تواصل وزارة العدل تعزيز نضج المنظومة من خلال تطوير إجراءات التقاضي، وتعزيز الجودة القضائية، وتكامل التشريعات والإجراءات والممكنات المؤسسية؛ بما يساهم في وضوح الإجراءات واتساقها، وتحسين تجربة أطراف الدعوى، حيث أسهمت التطورات التي شهدتها العمل القضائي في تقليص أمد التقاضي بنسبة 86%، حيث شهد العام 2025م عقد أكثر من 2.9 مليون جلسة قضائية عبر الاتصال المرئي، فيما بلغ عدد الأحكام الصادرة إلكترونياً نحو 1.9 مليون حكم، إلى جانب أكثر من 660 ألف قرار قضائي. ويُعد مركز تهيئة الدعوى أحد المراكز المساندة للعمل القضائي، حيث نفذ أكثر من 380 ألف عملية خلال العام 2025م، بارتفاع بلغ 39% مقارنة بالعام السابق.

وفي إطار **تعزيز العدالة الوقائية**، شهد العام 2025م إطلاق عدد من العقود الإلكترونية بلغ عددها أكثر من مليون عقد. كما واصل مركز المصالحة تعزيز المصالحة بوصفها مساراً فاعلاً لتسوية النزاعات والوصول إلى حلول توافقية، من خلال مصلحين مؤهلين ومتخصصين وإجراءات مؤسسية وشراكات فاعلة. وتزامنت هذه التطورات مع الاستثمار في بناء القدرات القانونية والقضائية، من خلال برامج التأهيل والتدريب المتخصص وقد بلغ عدد المقاعد التدريبية خلال العام السابق أكثر من 300 ألف مقعد، والدورات التدريبية أكثر من 6,300 دورة.

كما شكّل **القطاع غير الربحي والعمل التطوعي** أحد المكونات الراسخة في البناء الاجتماعي الوطني، فجاءت رؤية السعودية 2030 لتحويله إلى قطاع تنموي ممكن، عبر إطلاق المنصة الوطنية للعمل التطوعي **والإستراتيجية الوطنية للعمل التطوعي**؛ ونتيجة لذلك ارتفعت المشاركة المجتمعية على المستوى الوطني فارتفع عدد المتطوعين من 22 ألف متطوع في العام 2015م إلى أكثر من 1.7 مليون متطوع في العام 2025م¹⁷؛

¹⁷ المصدر: التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م.

مرسحًا بذلك ثقافة العمل التطوعي، وإسهام أفراد المجتمع في التنمية المجتمعية ودعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

- مرحلة تعظيم الأثر

مع دخول رؤية السعودية 2030 مرحلتها الثالثة، مرحلة تعزيز المكتسبات وتعظيم الأثر، والتركيز على أهدافها بعيدة المدى، والعمل على تكييف أساليب التنفيذ وفق متطلبات المرحلة، في ظل وصول أدواتها إلى أعلى معدلات الجاهزية ودخولها مرحلة التنفيذ.

وتتجه الجهود نحو مضاعفة وتيرة الإنجاز، واقتناص فرص النمو، من خلال مواصلة الإنفاق الحكومي الرأسمالي وتعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني لتحفيز الاستثمارات المحلية، ودور القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي وزيادة المحتوى المحلي. إضافة إلى متابعة المبادرات الجارية وتنفيذ البرامج المتعلقة بالبنية التحتية، والعمل على رفع الجودة للخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين والمقيمين والزوار، واستمرار الاستثمار في قدرات أبناء وبنات الوطن وتطوير مهاراتهم ورفع كفاءة أدائهم ليكونوا في المطالع التنافس العالمي في مختلف المجالات. كما ستشهد المرحلة، تتابع إطلاق إستراتيجيات وطنية قطاعية ومناطقية تُكمل ما بدأتها برامج تحقيق الرؤية بتركيز أدق وتغطية أشمل، فيما تتحول بعض هذه البرامج نحو أهداف إستراتيجية محددة بعد استكمال مهامها الأولى؛ ليكون العام 2030م أساسًا تُبنى عليه المساعي اللاحقة نحو التنمية والازدهار في العقود المقبلة.

صندوق الاستثمارات العامة

شهد صندوق الاستثمارات العامة تحولا كبيرا أسهم في تطوره ليصبح مستثمرا عالميا نشطا يتمتع برؤية إستراتيجية واضحة تُوازن بين تحقيق العوائد المالية وتعزيز التأثير الاقتصادي المستدام وتدعم مسيرة التحول الوطني. وعمل الصندوق على توسعة حجمه وتعزيز طموحاته، حيث قام ببناء محفظة متنوعة، واستكشف قطاعات جديدة، وإرساء منصات تساهم في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي الوطني، ومع الانتقال من مرحلة النمو والتوسع السريع إلى مرحلة جديدة من تحقيق القيمة المستدامة وتعظيم الأثر، أطلق الصندوق إستراتيجيته 2026 – 2030، لتعزيز مسيرة التحول الاقتصادي في المملكة من خلال التركيز على بناء منظومات اقتصادية محلية بقدرة تنافسية عالية، بما يدعم التكامل بين القطاعات وتعظيم قيمة الأصول الإستراتيجية واستدامة العوائد، وتعزيز جودة الحياة.

انطلق الصندوق في المرحلة الجديدة، من إنجازات عدة حققها، حيث ارتفعت إيرادات الصندوق في العام 2025م بنسبة 9% على أساس سنوي لتصل إلى 450 مليار ريال، وتضاعف صافي الربح ليصل إلى أكثر من 65 مليار ريال. وبلغ إجمالي أصوله المدارة ما يفوق 3.4 تريليون ريال في العام 2025م، وساهم تراكميا بأكثر من 1.286 تريليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للمملكة بين العام 2021م والعام 2025م، لتصل مساهمته إلى قرابة 11% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة في العام 2025م؛ مما يعكس تنامي مساهمته في توسيع النشاط الاقتصادي غير النفطي في المملكة. وفي إنجاز يعكس المكانة المتقدمة لصندوق الاستثمارات العامة عالميا، واصل ترسيخ ريادته بتصدره المركز الأول بين صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط للعام الرابع على التوالي وفقا لتقرير مؤشر الحوكمة والاستدامة والمرونة للعام 2026م الصادر عن مؤسسة غلوبال إس دبليو إف (Global SWF).

كما سجل صندوق الاستثمارات العامة في العقد الماضي مساهمات فعّالة في دفع عجلة التحول الاقتصادي في المملكة عن طريق تمكين القطاع الخاص وإتاحة المزيد من فرص الأعمال له للتوسع والمساهمة في تنويع الاقتصاد المحلي، حيث بلغت استثمارات

الصندوق المحلية تراكميًا ما يقارب 750 مليار ريال خلال الفترة ما بين العام 2021م إلى العام 2025م. وساهمت الاستثمارات المحلية للصندوق في تهيئة بيئة أعمال مثالية في العديد من القطاعات الإستراتيجية الواعدة الجديدة أو التي تتطلب استثمارات ضخمة تمهّد الطريق للقطاع الخاص، مما وفر عوامل جذب وتمكين للقطاع الخاص للاستثمار والعمل في هذه القطاعات أو في سلاسل الإمداد الخاصة بها. ويعمل الصندوق على تيسير التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص المحلي وشركات محفظته عبر منصة القطاع الخاص التي أطلقها الصندوق، وتضم 190 فرصة أعمال للقطاع الخاص المحلي بقيمة تتجاوز 40 مليار ريال. ويُعد تعزيز دور القطاع الخاص كشريك فاعل في التنمية المستدامة أحد ركائز إستراتيجية الصندوق (2026 - 2030) التي تُركّز على بناء منظومات اقتصادية محلية بقدرة تنافسية عالية بما يدعم التكامل بين القطاعات وتعظيم قيمة الأصول الإستراتيجية واستدامة العوائد، وتفتح المجال أمام فرص وشراكات أوسع مع القطاع الخاص المحلي مستثمرًا وشريكًا وموردًا، إضافة إلى جذب الشركاء والمستثمرين الدوليين.

وواصل صندوق الاستثمارات العامة جهوده في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى المملكة، حيث أعلنت شركة بروكفيلد الإغلاق الأول لصندوق "بروكفيلد ميدل إيست بارتنرز (BMEP)" الجديد للاستثمار في أسهم الملكية الخاصة، باستثمار رئيسي أولي من صندوق الاستثمارات العامة. وجمع الصندوق الجديد حوالي 7.5 مليار ريال من المستثمرين الإستراتيجيين، بينهم عدد من المؤسسات الاستثمارية الإقليمية والدولية، وستتركز أنشطته على الاستثمار في الشركات ضمن أسواق المملكة ومنطقة الشرق الأوسط. كما أطلق الصندوق وشركة ستيت ستريت لإدارة الاستثمارات، إحدى أكبر مديري الأصول في العالم، صندوق المؤشرات المتداولة النشط المعزز للأسهم السعودية، الذي يستثمر في الأسهم السعودية، من خلال نظام كمّي يعتمد عوامل متعددة في اختيار الأسهم، وذلك باستثمار رئيسي أولي من صندوق الاستثمارات العامة. ووقع الصندوق مذكرة تفاهم مع "كينغ ستريت"، إحدى الشركات الرائدة عالميًا في إدارة الاستثمارات، بهدف تعزيز فرص الاستثمار في مجال الائتمان الخاص في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما وقّع الصندوق مذكرة تفاهم مع الشركة

العالمية المستقلة المتخصصة في إدارة الاستثمارات في قطاع البنية التحتية "آي سكوير كابيتال" بهدف البحث عن فرص الاستثمار في مجال العقارات والبنية التحتية الأساسية التي تعود ملكيتها للصندوق وشركات محفظته بقيمة استثمارية أكثر من 7.4 مليار ريال.

وفي قلب التحول الاقتصادي الطموح الذي تشهده المملكة، لا يقتصر دور الصندوق على الاستثمار وتنمية الأصول، بل يمتد ليشمل بناء كيانات وطنية رائدة، وإطلاق قطاعات جديدة، وتحفيز الابتكار، ورسم ملامح المستقبل، وصناعة الفرص بفضل محفظته المتنوعة من الشركات وعدد من المشاريع الكبرى، حيث تُعد شركات محفظة صندوق الاستثمارات العامة إحدى الركائز الأساسية في مسيرة التحول الاقتصادي التي تشهدها المملكة العربية السعودية.

وتتجسد هذه التوجهات في استثمارات التقنيات المتقدمة، من خلال **شركة هيومين** التي تسعى إلى بناء منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي، حيث تجمع بين تطوير القدرات الحاسوبية، والاستثمار في المنصات التقنية العالمية، وتسريع تبني حلول الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة. وفي هذا الإطار، عززت الشركة شراكاتها الإستراتيجية مع عدد من الشركات العالمية، من بينها ماكينزي وأكسنتشر وأمازون ويب سيرفيس (AWS)، إلى جانب استثمارها بقيمة 3 مليار دولار في شركة اكس إيه آي (Xai) ووسّعت نطاق تطبيقاتها بإطلاق هيومين سبورت (HUMAN Sport)، ضمن التزامها بتطوير تقنيات الرياضة المدعومة بالذكاء الاصطناعي بما يعكس توجهها نحو تحويل قدرات الذكاء الاصطناعي إلى حلول وتطبيقات عملية تدعم نمو القطاعات وتعزز مكانة المملكة في الاقتصاد الرقمي العالمي، كما استثمرت هيومين في شركة مزن السعودية للذكاء الاصطناعي المؤسسي، حيث تطلق الشراكة قطاعاً جديداً للخدمات المصرفية والمالية والتأمين، الذي يُركّز بشكل أولي على مكافحة الجرائم المالية والاستخبارات المعرفية والحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال.

وعلى الجانب العقاري، تُعد **مجموعة روشن** العلامة التجارية العقارية الأعلى قيمةً في المملكة للعام 2026م وضمن قائمة أقوى عشر علامات تجارية عقارية عالمياً وذلك بحسب تصنيف "براندي فاينانس". فقد أطلقت مجموعة روشن عدة مشاريع في العام الحالي 2026م، منها: "مؤسسة روشن الأهلية" غير الربحية؛ بهدف تشغيل وإدارة وتطوير الخدمات والمرافق

العامة بالإضافة إلى حوكمة العمل الاجتماعي والتنموي داخل مجتمعاتها وخارجها وفق نماذج مستدامة. كما واصلت طرح مشاريعها السكنية المتكاملة، حيث أعلنت عن طرح مجمع سدره ريزيدنس وفلل المجموعة المميزة. وأعلنت عن طرح مجمع العروس ريزيدنس السكني المتكامل الذي يتضمن مجموعة من الشقق العصرية في قلب مجتمع "العروس" بمدينة جدة.

وتعزيزًا للسيولة في سوق التمويل العقاري وتوسيع قاعدة المستثمرين، أعلنت **الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري** إتمام تسعير الإصدار الثالث من الصكوك الدولية المضمونة من حكومة المملكة، بقيمة إجمالية بلغت 10.31 مليار ر.س. ، موزعة على شريحتين: الأولى بقيمة 4.69 مليار ر.س. بأجل استحقاق 5.5 سنوات، والثانية بقيمة 5.63 مليار ر.س. بأجل استحقاق 10 سنوات، وحظي الإصدار على إقبال واسع من المستثمرين الإقليميين والدوليين، حيث بلغت طلبات الاكتتاب 6.8 أضعاف قيمة الطرح، وهو ما يعكس قوة العرض والطلب على أدوات الدين السعودية، ويؤكد مكانة الشركة كمصدر منتظم وموثوق في الأسواق الدولية.

وتمتد استثمارات الصندوق إلى الناقل الوطني الجديد للمملكة العربية السعودية، حيث بدأ **طيران الرياض** تسير رحلاته من العاصمة السعودية (الرياض) إلى عدد متنامٍ من الوجهات المحلية والدولية، مواصلةً توسيع أسطول طائراته بهدف الوصول إلى 182 طائرة، لينقل عملائه إلى أكثر من 100 وجهة حول العالم بحلول العام 2030م. إضافة إلى توسع الرياض للشحن، التي تُعد ذراع الشحن الجوي التابعة لطيران الرياض، في تعيين شركاء لخدمات المبيعات والشحن في عدد من الأسواق الإقليمية والدولية؛ في خطوة تعكس تسارع توسعها العالمي، وتعزز حضورها في عدد من أكثر أسواق الشحن الجوي نشاطًا على مستوى العالم.

وتسهم **شركة البحر الأحمر الدولية** في تطوير القطاع السياحي وتنمية الكفاءات الوطنية حيث تخرجت الدفعة الرابعة من برنامج "البحر الأحمر للتدريب المهني"، التي ضمت 386 خريجًا وخريجة التحقوا بالبرنامج. ودشنت الشركة في شهر يونيو من العام 2026م وجهة "أمالا"، والتي تعد ثاني وجهاتها السياحية الرائدة في البحر الأحمر، وافتتحت منتجع "سيكس سنسز أمالا" ومنطقة "أدرينا". أيضًا أعادت الشركة تشغيل مطار الوجه الدولي شمال غرب السعودية، بعد انتهاء أعمال التطوير والتحديث، ونجحت في تجنّب 117,879 طنًا من ثاني أكسيد الكربون نتيجة الاعتماد الكامل على الطاقة المتجددة والعمليات منخفضة الكربون.

وتواصل **شركة القدية للاستثمار** تطوير وجهاتها الرياضية والترفيهية، حيث أطلقت مركز التنس الوطني الذي يضم 30 ملعبًا؛ بما يدعم استضافة المنافسات الرياضية وتطوير المواهب الوطنية. وافتتحت (أكوارييا)، أول متنزه ألعاب مائية من نوعه في المملكة والأكبر في المنطقة. وفي جانب البنية الرقمية، كما وسّعت الشركة تعاونها مع "جوجل كلاود" لتطوير البنية التقنية الداعمة لتشغيل وجهات القدية ومرافقها.

وأرست **شركة الدرعية** عقد إنشاء «المتحف السعودي للفن المعاصر» على مجموعة من شركات القطاع الخاص المحلي بقيمة إجمالية تبلغ 1.84 مليار ر.س. ، على مساحة إجمالية تبلغ 45,252 مترًا مربعًا، في خطوة تعزز المشهد الثقافي في المملكة.

كما تساهم الشركة الرائدة في مجال تحوّل الطاقة، **شركة أكوا** في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، ونفذت الشركة 21 مشروعًا للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بسعة إنتاجية تبلغ 51.9 جيجاواط. كما حصلت أكوا باور على موافقة حكومية تمنح الشركة الحق الحصري في تصدير الهيدروجين الأخضر المنتج في المملكة ومشتقاته إلى الأسواق العالمية؛ بما يساهم في تعزيز أمن الطاقة الإقليمي، وتمكين المملكة من تصدير كهرباء نظيفة ذات تنافسية عالية إلى الأسواق المستهدفة، ويرسخ مكانتها مركزًا عالميًا رائدًا لتصدير الطاقة النظيفة.

كذلك وقّعت **شركة السود للتطوير** اتفاقية مع الشركة الوطنية لنقل الكهرباء، بقيمة 1.3 مليار ر.س. لتطوير وتنفيذ البنية التحتية الكهربائية المتكاملة لمشروع "قمم السود"، وتهدف الشركة إلى تقديم خيارات سكنية وترفيهية متنوعة، ورفع جودة الخدمات المقدمة وتطوير القطاعين التجاري والترفيهي بأكثر من 30 مشروعًا نوعيًا.

أيضًا وقّعت **الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)** عن طريق شركتها التابعة الشركة الوطنية لإمدادات الحبوب (سابل)، مذكرة تفاهم مع الشركة العربية للخدمات الزراعية (أراسكو)؛ بهدف تطوير كفاءة النقل والخدمات اللوجستية، وتعزيز سلاسل الإمداد المحلية في قطاع الحبوب والأعلاف داخل المملكة. ورفعت حصتها في شركة أولام

الزراعية القابضة إلى 80%، بقيمة إجمالية للصفقة بلغت ما يعادل 7 مليار ر.س. تقريبًا، وذلك في إطار خططها الطموحة لتعزيز محفظتها الاستثمارية وتوسيع نطاق تأثيرها في الأسواق العالمية.

وتمتد هذه الاستثمارات إلى بناء صناعات وقدرات وطنية في قطاعات المستقبل، حيث جسدت هذا التوجه **شركة سير** كأول علامة تصنيع سعودية للسيارات الكهربائية من خلال المساهمة في تعزيز المحتوى المحلي وتوطين وبناء منظومة صناعة سيارات كهربائية متكاملة في المملكة بتوقيعها 16 اتفاقية تجارية لسلاسل التوريد والإمداد مع القطاع الخاص بقيمة 3.7 مليار ر.س. في العام 2026م، ووقّعت الشركة اتفاقية شراكة إستراتيجية مع الأكاديمية الوطنية للسيارات والمركبات "نافا"، لإطلاق **برنامج الدبلوم المتوسط في تقنية صناعة السيارات**؛ بهدف تطوير قطاع السيارات في المملكة العربية السعودية، وتعزيز الكفاءات والقدرات الوطنية في مجالات تصنيع السيارات الكهربائية.

وفي إطار إستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة وشركات محفظته لتعزيز جودة الحياة واقتصاديات المدن في المملكة، افتتحت مشاريع الترفيه السعودية **"سفن"**، ثاني وجهتها الترفيهية "سفن تبوك"، ضمن خطتها لتطوير شبكة تضم 14 وجهة ترفيهية متكاملة في 13 مدينة باستثمارات تتجاوز 45 مليار ر.س. .

ودعمًا لنمو البنية التحتية الرياضية في المملكة، أطلقت **شركة سرج للاستثمار الرياضي** المشروع المشترك "راديا" الذي يعمل على إدارة وتشغيل وتسويق المنشآت والمناطق الرياضية والترفيهية في المملكة، بالشراكة مع شركة لايف نيشن ومجموعة أوك فيو جروب، وذلك لتقديم أفضل مستوى وفق أعلى المعايير العالمية وتلبية الطلب المتزايد للملاعب والصالات والمجمعات الرياضية التي تم تطويرها فعليًا، إضافة إلى المنشآت التي يجري العمل عليها لمواكبة التطورات والفعاليات الجديدة. كما واصل صندوق الاستثمارات العامة جهوده لنقل الخبرات وتوطين المعرفة وتعزيز جاهزية المملكة لاستضافة وتنظيم الفعاليات العالمية من خلال توقيع شراكة مع الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) أصبح بموجبها داعمًا رسميًا في آسيا

وأمرىكا الشمالية لبطولة كأس العالم 2026م. وأعلن الصندوق بالشراكة مع "فورمولا إي" عن إطلاق نسخة مطورة من منصة البرنامج التعليمي "Driving Force Presented by PIF"، وذلك لتوسيع نطاق التعلم الإلكتروني وتوفير قاعدة تعلم تفاعلية رائدة تساهم في تجهيز وتحفيز الكفاءات الوطنية لتساهم مستقبلاً في مسيرة نمو وتطوير صناعة المركبات الكهربائية والتنقل المستدام في المملكة وكافة الصناعات المرتبطة بها، حيث بلغ عدد المستفيدين من البرنامج منذ إنطلاقه العام الماضي حوالي 4,500 طالب على مستوى المملكة.

صندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة

تعزيزاً لجهود المملكة في تحفيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية الوطنية، يواصل صندوق التنمية الوطني دوره المحوري في تطوير منظومة التمويل التنموي ورفع كفاءتها، بما يساهم في توجيه التمويل نحو المشاريع والقطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، ودعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ومنذ تأسيسه في العام 2017م، يعمل الصندوق على تعزيز التكامل بين الصناديق والبنوك التنموية التي يشرف عليها وتوسيع نطاق أدوات وطلول التمويل بما يلبي الاحتياجات التنموية لمختلف القطاعات والمستفيدين، ويساهم في تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل التنموي. يشرف الصندوق على 12 صندوقاً وبنكاً تنموياً تغطي مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية والتنمية.

وعلى الصعيد الدولي، يمثل **الصندوق السعودي للتنمية** الذراع التنموي للمملكة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، من خلال تمويل المشاريع التنموية، وتعزيز الشراكات الدولية، وتمكين مشاركة القطاع الخاص السعودي في تنفيذ المشاريع الخارجية. فمنذ إنطلاق رؤية السعودية 2030 في العام 2016م ارتفع حجم محفظته الإقراضية بنسبة 79% ليصل إلى نحو 84 مليار ريال حتى النصف الأول من العام الحالي 2026م، وتوسع نطاق عملياته ليشمل 103 دولة، إلى جانب ارتفاع نسبة المحتوى المحلي من 19% في العام 2016م إلى 87% حتى النصف الأول من العام الحالي 2026م، بما يُعزز مساهمة القطاع الخاص السعودي في تنفيذ المشاريع

التنموية الخارجية. وخلال النصف الأول من العام الحالي 2026م، وقع الصندوق خمس اتفاقيات قروض تنموية بقيمة إجمالية تجاوزت المليار ٥٠٠. ويواصل الصندوق تنفيذ مستهدفاته من خلال تعظيم الأثر التنموي للمشاريع، وتعزيز المحتوى المحلي، وتوسيع الشراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي، وتطبيق أفضل الممارسات المؤسسية، بما يعزز مكانة المملكة كشريك تنموي فاعل على المستوى الدولي.

وفي إطار دعم الأمن الغذائي وتعزيز استدامة القطاع الزراعي، واصل **صندوق التنمية الزراعية** دوره التنموي من خلال توسيع التمويل الموجه للقطاع، ودعم الاستثمارات الزراعية، وتبني برامج تمويلية نوعية تعزز كفاءة الإنتاج واستدامة الموارد الطبيعية. فمنذ العام 2016م وحتى نهاية العام 2025م، بلغت قيمة القروض الموافق عليها نحو 37 مليار ٥٠٠، فيما تجاوزت القروض المصروفة 26 مليار ٥٠٠، مما أسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي من 75 مليار ٥٠٠ إلى 124 مليار ٥٠٠ في العام 2025م، إلى جانب تعزيز نسب الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الزراعية ذات الأولوية، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وخلق فرص العمل.

كما أطلق الصندوق عددًا من البرامج التمويلية النوعية، من أبرزها برنامج دعم التقنيات الحديثة، وبرنامج تمويل الاستثمار الزراعي في الخارج، وبرنامج التمويل غير المباشر بالشراكة مع البنوك، بما يعزز الأمن الغذائي واستدامة سلاسل الإمداد الغذائية. وفي إطار تعزيز التعاون الدولي، وقّع الصندوق مذكرة تفاهم مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون في مجالات التنمية الزراعية والريفية. ويواصل الصندوق تنفيذ مستهدفاته الإستراتيجية من خلال توسيع التمويل الموجه للمنتجات الزراعية ذات الأولوية، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة، وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، بما يدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وامتدادًا لجهود المملكة في تمكين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يواصل **بنك التنمية الاجتماعية** تمكين الأفراد ورواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والناشئة، من خلال منظومة متكاملة من الحلول والخدمات المالية وغير المالية، بما يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، ودعم استدامة المشاريع ونموها. فمنذ إطلاق رؤية السعودية 2030

وحتى نهاية النصف الأول من العام الحالي 2026م، مَوَّل البنك أكثر من 650 ألف مستفيد من برامج التمويل الاجتماعي بقيمة تجاوزت 35 مليار ٢٠٠٠، وأكثر من 580 ألف مستفيد من برامج العمل الحر بقيمة تجاوزت 25 مليار ٢٠٠٠، إلى جانب تمويل أكثر من 56 ألف منشأة صغيرة وناشئة بقيمة تجاوزت 16 مليار ٢٠٠٠، بما أسهم في دعم ريادة الأعمال، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وتمكين المواطنين من تأسيس مشاريعهم وبناء مصادر دخل مستدامة. كما عزز البنك أثره التنموي من خلال توسيع شراكاته مع الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية، بما يسهم في رفع كفاءة الوصول إلى المستفيدين وتوسيع نطاق الأثر. ويواصل البنك خلال الفترة المقبلة العمل على توسيع نطاق التمويل الاجتماعي، ودعم مزاولي العمل الحر، وتمكين المنشآت الصغيرة والناشئة، وتطوير منظومة التمكين بما عزز استدامة المستفيدين وقدرتهم على النمو، ويدعم مساهمتهم في الاقتصاد المحلي.

واستمراراً لجهود المملكة في تطوير القطاع الصناعي وتعزيز تنافسيته، يواصل **صندوق التنمية الصناعية السعودي** دوره كممكّن مالي للتحوّل الصناعي في المملكة، من خلال توفير الحلول التمويلية للمشاريع الصناعية والتعدينية واللوجستية ذات الأثر الاقتصادي. فمُنذ العام 2016م وحتى نهاية العام 2025م، تجاوزت قيمة القروض المعتمدة 93 مليار ٢٠٠٠ لتمويل 1,160 مشروعًا، فيما تجاوز حجم الاستثمارات المرتبطة بها أكثر من 330 مليار ٢٠٠٠، شملت مشاريع في سلاسل القيمة الإستراتيجية، مثل: التعدين والصناعات التعدينية، وصناعة السيارات، والطاقة البديلة، وصناعة السفن. كما أسهمت المشاريع الممولة في تحقيق صادرات سنوية تجاوزت 150 مليار ٢٠٠٠، وتوفير أكثر من 100 ألف وظيفة، بما يُعزز تنافسية القطاع الصناعي ويرفع مساهمته في الاقتصاد الوطني. وإلى جانب ذلك، واصل الصندوق الاستثمار في تنمية الكفاءات الوطنية عبر أكاديمية الصندوق الصناعي، التي دربت أكثر من 12 ألف متدرب ومتدربة من خلال أكثر من 250 برنامجًا تدريبيًا منذ تأسيسها في العام 2019م. ويواصل الصندوق تنفيذ مستهدفاته من خلال دعم التقنيات الصناعية، ورفع المحتوى المحلي، وتمكين الوصول إلى الأسواق، وتعزيز الشراكات الاستثمارية؛ بما يسهم في تحفيز الاستثمار الصناعي.

وفي إطار تعزيز الاستقرار السكني ورفع نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن، واصل **صندوق التنمية العقارية** دوره كممكن لمنظومة الدعم السكني، من خلال تطوير الحلول التمويلية، وتعزيز الشراكات مع الجهات التمويلية والمطورين العقاريين؛ بما يسهم في توسيع فرص التملك وزيادة المعروض السكني. فمنذ النصف الأول من العام 2017م وحتى نهاية النصف الأول من العام الحالي 2026م، مكّن الصندوق نحو 910 ألف مستفيد من برامج الدعم السكني، بحجم تمويل تجاوز 635 مليار ريال. كما أسهم الصندوق في دعم برامج الإسكان من خلال برنامج الانتفاع المنتهي بالتملك الذي استفاد منه أكثر من 47.6 ألف مستفيد منذ إنطلاقه في شهر يوليو من العام 2022م حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي 2026م. إضافة إلى ذلك، دعم الصندوق 51 شركة في قطاعي التطوير والتمويل العقاري لتوفير أكثر من 7,700 وحدة سكنية ضمن 80 مشروعًا حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي 2026م. ويواصل الصندوق تنفيذ مستهدفاته عبر تطوير المنتجات والحلول التمويلية، وتحسين رحلة المستفيد من خلال منصة المستشار العقاري، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص؛ بما يدعم زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن وتحسين جودة الحياة وتوفير خيارات سكنية مناسبة وبأسعار عادلة.

يواصل **صندوق تنمية الموارد البشرية** تعزيز دوره في تنمية رأس المال البشري وتمكين الكوادر الوطنية، بتطوير إستراتيجيته وبرامجه بما يتواءم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 واحتياجات سوق العمل، وبما يسهم في تحقيق المستهدفات الوطنية المرتبطة بإستراتيجية سوق العمل عبر جاهزية القوى العاملة الوطنية وتأهيلها. وقد أسهمت برامج ومبادرات الصندوق منذ إنطلاق الرؤية منذ العام 2016م وحتى النصف الأول من العام الحالي 2026م في خدمة أكثر من 15 مليون مستفيد ومستفيدة، بإجمالي دعم مالي تجاوز 88.2 مليار ريال. كما ساهم الصندوق في النصف الأول من العام الحالي 2026م في توفير أكثر من 329 ألف مواطن ومواطنة في سوق العمل السعودي، إلى جانب مواصلة تطوير المنظومة لخدماتها وبرامجها ورفع كفاءتها. ومن المستهدف أن يواصل صندوق تنمية الموارد البشرية في العام 2027م تنفيذ مبادراته الإستراتيجية الهادفة إلى بناء قوى عاملة وطنية ذات مهارات عالية، والارتقاء بجودة الخدمات عبر التوسع في الحلول الرقمية والتقنيات الحديثة.

وضمن جهود برنامج جودة الحياة لتنمية القطاع الثقافي، يواصل **صندوق التنمية الثقافي** تنفيذ مبادرات نوعية لتحفيز الاستثمار، ودعم المشاريع الثقافية، وتفعيل دور القطاع الخاص، إلى جانب تعزيز القدرات الريادية للمبدعين ورواد الأعمال، بما يسهم في تعزيز استدامة نمو القطاع الثقافي ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني وجودة الحياة. فمُنذ تأسيسه وحتى منتصف العام الحالي 2026م، قدم الصندوق الثقافي دعماً مالياً تجاوز 829 مليون **ر.س.** عبر التمويل والحوافز والاستثمار لأكثر من 170 مشروعاً ثقافياً، وعمل على تحفيز أكثر من 1.2 مليار **ر.س.** كمساهمة من القطاع الخاص، وأن يضيف نحو 4.3 مليار **ر.س.** إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتزامناً مع عام الذكاء الاصطناعي، أطلق الصندوق في العام الحالي 2026م "حوافز الذكاء الاصطناعي للمشاريع الثقافية" بقيمة حوافز إجمالية تصل إلى 10 مليون **ر.س.**؛ بهدف تعزيز الابتكار في القطاع الثقافي، ودعم نمو مشاريع مبتكرة تخدم احتياجات جميع القطاعات الثقافية الفرعية؛ بما يرتقي بالمشهد الثقافي ككل يُعزز أثره التنموي. كما أصدر الصندوق أول تقرير استثماري بعنوان **"آفاق السوق الثقافي السعودي 2025م: الرؤية، الأثر، والفرص"**، بهدف إبراز الفرص الاستثمارية الواعدة وتعزيز جاذبية القطاع للمستثمرين المحليين والدوليين، ويستهدف الصندوق العمل على المساهمة في تأسيس صناديق استثمارية متخصصة في القطاعات الثقافية الفرعية بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يدعم نمو القطاع واستدامته ويعزز أثره التنموي.

وفي إطار دعم تطوير البنية التحتية، يواصل **صندوق البنية التحتية الوطني** دوره كشريك رائد في التمويل التنموي في المملكة لمشاريع البنية التحتية. فمُنذ تأسيس الصندوق في العام 2022م وحتى النصف الأول من العام الحالي 2026م بلغ إجمالي الالتزامات 10.5 مليار **ر.س.** لعدد من المشاريع الحيوية، والتي أسهمت في دعم تنفيذ مشاريع بنية تحتية تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 59.3 مليار **ر.س.**، فيما بلغ حجم مشاركة القطاع الخاص منها بنحو 44.12 مليار **ر.س.**، بما يؤكد نجاح النموذج التمويلي للصندوق في تحفيز مشاركة القطاع الخاص وتعظيم الأثر التنموي. ومن أبرز المشاريع التي ساهم بها الصندوق: مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر، ومحطتا الشعيبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، ومشروع توسعة مطار الأمير محمد بن عبد العزيز، ومشروع خط أنابيب نقل المياه المستقل (الجبيل - بريدة)، ومشروع مركز البيانات "إزديتك"، وغيرها من مشاريع البنى التحتية.

كما سيواصل الصندوق تفعيل نشاطه التمويلي لقطاعات الرعاية الصحية والتعليم والرياضة والذكاء الاصطناعي من خلال تقديم حلول تمويلية مبتكرة تساهم في تعميق أسواق المال وتوسيع قاعدة المستثمرين المؤسسيين.

ويواصل **بنك التصدير والاستيراد السعودي** دوره المحوري في الاقتصاد السعودي عن طريق تمكين الصادرات السعودية غير النفطية وتعزيز تنافسيتها عالميًا، حيث ساهم البنك بتقديم تسهيلات ائتمانية وتغطيات تأمينية للمُصدّرين السعوديين ومستوردي المنتجات السعودية غير النفطية منذ إطلاق أعماله في العام 2020م وحتى النصف الأول من العام الحالي 2026م حيث بلغت نحو 139.8 مليار ريال. ويعتزم البنك في العام 2027م زيادة التسهيلات للمُصدّرين السعوديين، ومستوردي المنتجات السعودية غير النفطية (التمويلية والتأمينية) بقيمة إجمالية تقدر بـ 41.6 مليار ريال، لتمكين المصدّرين من زيادة صادراتهم غير النفطية؛ بما ينعكس بالإيجاب على نسبة الصادرات السعودية غير النفطية وتحسين ميزان المدفوعات.

وفي إطار تعزيز مكانة المملكة مركزًا عالميًا للفعاليات، يعمل **صندوق الفعاليات الاستثمارية** على تنفيذ مشروعاته الإستراتيجية وتطوير بنية تحتية متخصصة، إلى جانب بناء شراكات عالمية تساهم في استقطاب وتنظيم كبرى الفعاليات الدولية؛ إذ بدأ الصندوق استثماراته بأكثر من 900 مليون ريال لتطوير مشاريع مستدامة تدعم منظومة الفعاليات بالمملكة بالإضافة إلى مساهمته في استقطاب نحو 300 مليون ريال من الاستثمارات الأجنبية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، كما أبرم الصندوق في هذا العام شراكة إستراتيجية مع شركة ليجيندز جلوبال لتطوير وتشغيل المنشآت الرياضية والترفيهية، إلى جانب مواصلة تنفيذ مشروع ميدان الرماية في جدة والعمل على تطوير ميدان الرماية في الرياض لاستضافة البطولات والفعاليات الرياضية العالمية والمساهمة بحوالي 3 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي، وتهدف هذه المشاريع والاستثمارات لتعزيز جاهزية المملكة لاستضافة الفعاليات الكبرى، وتساهم في تنشيط السياحة، وجذب الاستثمارات، ودعم النمو الاقتصادي.

ويؤدي **صندوق التنمية السياحي** دورًا محوريًا في تنمية القطاع السياحي بالمملكة وتعزيز جاذبيته الاستثمارية، حيث دعم منذ تأسيسه في العام 2020م وحتى النصف الأول من العام الحالي 2026م أكثر من 2,700 مشروع سياحي بقيمة إجمالية تجاوزت 38.1 مليار ريال،

وأسهم في جذب ما يزيد عن 2.1 مليار ١ من الاستثمارات الأجنبية. ومن المتوقع أن تسهم هذه المشاريع في زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، بما يُعزز الأثر الاقتصادي والتنموي المستدام. كما يواصل الصندوق تمكين رواد الأعمال والمنشآت السياحية من خلال مركز "نمو السياحة" الذي يقدم مجموعة متنوعة من البرامج والمسرّعات والمبادرات التطويرية، وقد استفاد من خدماته حتى اليوم أكثر من 14,500 رائد ورائدة أعمال. ونفّذ الصندوق برنامج التحول الرقمي من خلال تطوير خدمات بوابة الاستثمار السياحي الرقمية، بما يُسهم في تسهيل رحلة المستثمر وتحسين الوصول إلى المنتجات والخدمات التمويلية وغير التمويلية. ويستهدف الصندوق خلال العام 2027م توجيه استثماراته نحو المشاريع السياحية ذات الأولوية والإمكانات العالية في المدن الرئيسية والمناطق الواعدة، بما يُعزز جاهزية الوجهات السياحية ويرفع جاذبيتها الاستثمارية، ويلبي احتياجات المستثمرين ورواد الأعمال، ويسهم في تحقيق مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للسياحة. كما يواصل التزامه بدعم مختلف وجهات المملكة من خلال تفعيل برامج تمكين السياحة عبر شراكات إستراتيجية مع البنوك التجارية وشركات التمويل وشركات التقنية المالية، إلى جانب باقة متكاملة من المنتجات والخدمات التي يقدمها الصندوق.

وفي إطار تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مشاركتها في الاقتصاد المحلي، أسهم بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة من العام 2022م حتى النصف الأول من العام الحالي 2026م بتمويل 2,234 منشأة بقيمة تراكمية بلغت 4.1 مليار ١، كما ارتفع حجم التمويل عبر برامج الإقراض غير المباشر بنسبة 51.1%. ويستهدف البنك في العام 2027م بناء منصة رقمية موحدة متكاملة تقدم خدمات مالية وغير مالية لربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمصادر التمويل الأنسب؛ بما يُعزز كفاءة المنظومة التمويلية ويدعم الشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى تعظيم الأثر التنموي للمنشآت، وتعزيز المحتوى المحلي، وتوسيع الشراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي بما يُعزز مكانة المملكة كشريك تنموي فاعل على المستوى الدولي.



وزارة المالية
Ministry of Finance